

سياسة الصين الخارجية المتجددة بين المصالح الاقتصادية والتضيق الغربي وإفريقي - السودان وجنوب السودان (2007- 2017)

معاوية علي موسى علي

قسم السياسة || جامعة شرق الصين الطبيعية || شنغهاي || الصين

الملخص: تقدم هذه الورقة تحليلاً لسياسة الصين الخارجية تجاه القارة الإفريقية محاولةً تحديد وشرح أي تحولٍ محتملٍ غير ذلك الذي عهدته استراتيجيتها السابقة المتعلقة بسياسة عدم التدخل في شئون الدول الإفريقية. فقد نمت العلاقات الاقتصادية الصينية في إفريقيا نمواً كبيراً خلال العقد الماضيين ما دعا إلى إعادة تشكيل هذه السياسات الخارجية. تخلص هذه الورقة إلى أنّ ثلاثة عوامل رئيسية هي المصالح الاقتصادية والتضيق الغربي والضغط الإفريقي أجبرت الصين على تبني دورٍ أكثر تدخلًا في شئون الدول الإفريقية الداخلية. تهدف الورقة باستقراء واعتماداً على حالي دراسة هما دولتي السودان وجنوب السودان إلى معرفة كيف أنّ هذه العوامل الثلاثة لعبت دورها في تغيير استراتيجيتها عدم التدخل الصينية. وتحاول أيضاً تحديد ما قد يشير إليه هذا التحول في سياستها الخارجية على الصعيد العالمي.

الكلمات المفتاحية: سياسة عدم التدخل الصينية، مسؤولية الحماية، التضيق الغربي، المصالح الاقتصادية، الضغط الإفريقي، السودان، جنوب السودان

المقدمة:

شكلت زيارة الرئيس الصيني السابق هو جين تاو الدبلوماسية للسودان في عام 2007 تحولاً كبيراً في سياسة الصين الخارجية التي كانت ترفض التدخل في شئون دولة السودان السابقة المحاصرة بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية. وفي دورٍ جديدٍ- إلى حدٍ كبيرٍ- شجعت القيادة الصينية حكومة الخرطوم على قبول قوات حفظ السلام في دارفور لتخفيف حدة الصراع. قد يشير هذا التصرف من القيادة الصينية في السودان إلى بداية تحولٍ صينيٍّ أكبر بعيداً عن سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية التي كانت تتبعها. إذا كان السودان يمثل بداية حقبة جديدة في السياسة الخارجية الصينية، فإنّ فهم العوامل الدافعة لهذا التحول قد يساعد في تحديد التغيير في السياسة الخارجية الصينية على الصعيد العالمي. وللتوضيح فإنني سأستخدم كلمة السودان هنا للإشارة إلى جمهورية السودان (ما قبل الانفصال)، وسأشير إلى الدولة المنفصلة عنه بعد عام 2011 بجنوب السودان.

هل سجلت تعاملات الصين في السودان بداية التحول عن سياسة عدم تدخل خارجية نحو إفريقيا؟ إذا كان الأمر كذلك، ما تفسير تحول الصين عن سياسة عدم التدخل؟ في هذه الورقة، أخطط لتحليل تطور سياسة الصين الخارجية المتعلقة بعدم التدخل في إفريقيا نحو دورٍ أكثر تدخلًا. كما حدث في السودان، لتحديد العوامل التي دفعت إلى مثل هذا التحول. في هذه الورقة، سيأتي تعريف التدخل في شئون الغير مقروناً بمجموعة من التدخلات الصينية في بلدين - السودان وجنوب السودان - لتقويم ومعرفة كيف تطورت سياسة الصين الخارجية تجاه كل دولة على مر الزمن. سيوضح الجزء الأول من هذه الورقة لتحليل التحول المحتمل في سياسة عدم التدخل الصينية أهمية هذا التغيير المتوقع وآثاره على العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في القارة الإفريقية. سأدرج

معلومات أساسية عن المشاركة الصينية في إفريقيا وبعض القضايا الشائعة. تتمحور كثيرًا من هذه القضايا حول منهج عدم التدخل وعلاقته بالوصول إلى الموارد الطبيعية وما يعنيه مصطلح عدم التدخل في سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا.

بعد دراسة ملف أزمة دارفور في عام 2007، تشير الدلائل إلى أنّ ثلاثة محفزات رئيسية هي: المصالح الاقتصادية، والتضيق الغربي، والضغط الإفريقي جعلت الصين تعيد التفكير فيما يتعلق بسياسة عدم التدخل في القارة الإفريقية. فزيادة مصالح الصين الاقتصادية في الدول الإفريقية، زادت رغبتها في حماية هذه المصالح. تمتلك الصين مصالح ليس في السودان وجنوب السودان فقط بل تتعداه إلى المناطق الحدودية لكل دولة كما الحال بين السودان وجنوب السودان. تجعل الحدود غير المقسمة والمفتوحة لكثير من الدول الإفريقية أي خطر لدولة واحدة خطراً لدول أخرى مجاورة، ما يجبر الصين على حماية مصالحها إقليمياً. هدد الضغط الغربي صورة الصين الدولية وحدّ من رغبتها في أن تصبح مسؤولة عالمياً. وفي محاولة لتجنب صورتها السابقة كـ "فرس غير ملجئ" فيما يتعلق بقرارات المجتمع الدولي، اختارت الصين الالتزام بالضغط الغربي في دارفور وجنوب السودان وساعدت في التدخل.

واضطر الضغط الإفريقي المستمد من الدول الإفريقية الفردية والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية الصين إلى التصرف أو المخاطرة بإضرار صورتها كشريك في المنفعة المتبادلة. أما ما تبقى من الجزء الأول، فسوف يعرض فرضيتي التي تؤكد أنّ المصالح الاقتصادية الصينية والتضيق الغربي والضغط الإفريقي تدفع سياسة الصين الخارجية بعيداً عن عدم التدخل. إنّ إعادة التوازن في سياسة الولايات الأمريكية الأخيرة تجاه آسيا يبرز المخاوف الأمريكية الكامنة وراء صعود الصين كقوة اقتصادية عظمى. وفي إطار التوسع الاقتصادي الصيني على الصعيد العالمي، ارتفع النشاط الاقتصادي الصيني في إفريقيا في العقد الماضي. كما تعدّ الصين- حالياً- الشريك التجاري الإفريقي الأول، حيث ارتفعت التجارة من 3 مليارات دولار فقط في عام 1995 إلى أكثر من 166 مليار دولار في الوقت الراهن. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء أنشطة الصين في آسيا وزيادة حضورها العالمي وكذلك وجودها الحالي في إفريقيا. وبينما تقدم الصين والقارة الإفريقية نموذجاً لماضي مشترك على أساس المنفعة المتبادلة، بدأ نمو الصين الاقتصادي في تغيير هذه العلاقة ببطء في السنوات الأخيرة

تركزت سياسة الصين الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة على سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. غير أنّها أيدت بعض قرارات التدخل تحت مجموعات حفظ السلام الفرعية (Peace Keeping - PKOs). أقرت الصين ووافقت على المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ولكنها اشترطت شروطاً ثلاثة لمشاركتها: (1) إذا أقرت الأمم المتحدة قرار التدخل، (2) إذا طلبت الدولة المعنية التدخل، (3) أن تضمن حماية السيادة الوطنية لجميع الدول المعنية. في الوقت الذي تعي فيه الصين لوضع بصمتها في الصورة الاقتصادية والسياسية في العالم كلّه، فإنّ تفاعلاتها مع الدول الإفريقية تقدم دراسة حالة لتطور سياستها الخارجية (Allen 2006). فيما تحاول الصين المحافظة على سياسة عدم التدخل في القارة الإفريقية، زاد الاعتماد على المواد المستمدة من الدول الإفريقية إلى زيادة اهتمامها بالحفاظ على استقرار الدول الشريكة الداخلي. إنّ تمسك الصين بسياسة عدم التدخل المتجذر في تاريخها ناجمٌ من تلاعب القوى الأجنبية بها ومن رغبتها في ردع أي تدخل في شؤونها الخاصة. ولكنّ تطور علاقة الصين والدول الإفريقية التي أصبحت أكثر تركيزاً على الناحية الاقتصادية جعل تعريف المبادئ التي قامت عليها سياسة عدم التدخل أكثر مرونةً. لقد استثمرت الصين على سبيل المثال في دولة جنوب السودان مليارات الدولارات في البنية التحتية النفطية. إلا أنّ الصراع الحالي، الذي بدأ بعد عامين من استقلال جنوب السودان، أفقدها أكثر من 20 بالمئة من إنتاج النفط كما ذكر في صحيفة واشنطن بوست في عددها الذي نُشر في عام 2014 (Washington Post 2014). كان إنتاج جنوب السودان قبل ديسمبر 2013 يبلغ حوالي

145,000 برميل يومياً وكانت خطة الصين أن تزيد من الإنتاج بعد استقلال جنوب السودان. وفي أواخر ديسمبر 2013 وفي مناطق مختلفة، كانت معظم حقول النفط الاستراتيجية محور المعارك العنيفة ما أدى إلى إغلاق كامل لعمليات شركة (The Greater Pioneer Operation Company – GPOC) التي تملك فيها شركة (China National Petroleum Company – CNPC) 40 بالمئة من أسهمها. وبرغم المعارك المتواصلة في منطقة أعالي النيل، إلا أنّ إنتاج النفط لم يتوقف ولكن قلت كميته. أفادت التقرير أنّ إنتاج نفط جنوب السودان في مارس 2014 وصل إلى 166,458 برميل يومياً، وحوالي 140,000 برميل يومياً في عام 2015 (Large 2016).

وتقدم هذه الورقة دراسة حول دعم الصين لعمليات حفظ السلام والتدخل المسلح في القارة الإفريقية في مناطق تكون فيها مصالح الصين المادية ذات أهمية خاصة. إنّ دراسة سياسة الصين الخارجية في إفريقيا تؤسس أساساً لفهم المعاملات الصينية المستقبلية ليس فقط في القارة الإفريقية ولكن في جميع أنحاء العالم. إنّ فهم الطبيعة المتغيرة لسياسة الصين الخارجية يمكن أن يقدم مجالات تعاونٍ مشتركةٍ بين الغرب والصين، ولا سيما عند العمل من خلال المنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية في إفريقيا. عندما وافق الغرب على فرض عقوبات ضد السودان، وضعتُ الصينُ في موقف لا تحسد عليه ما بين ضغوط منظمات حقوق الإنسان المدعومة من الغرب وقضايا الصين نفسها المتعلقة بالطاقة. زاد ضغط المجتمع الدولي وعي الصين فيما يخص حقوق الإنسان ودفعها في الوقت نفسه بعيداً عن سياسة عدم التدخل التي كانت تتبناها. إنّ صعود الصين كقوة عالمية يقيد ويجعل سياسة عدم التدخل غير مقبولة عند المجتمع الدولي ذلك باعتبارها لهذه السياسة من أهمية في توجه الصين الخارجي.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة هذا البحث في أنه يفترض أنّ ثلاثة عوامل رئيسية هي المصالح الاقتصادية والضغط الغربي والتضييق الإفريقي كانت السبب في زيادة تدخل الصين في شئون الدول الإفريقية في السنوات العشر الماضية وذلك عكس ما عرف عنها ونادت به منذ انطلاقتها كدولة تبحث عن مكانها دولياً. وتختلف درجة تأثير كل من العوامل السابقة في سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا. وتعتمد سياسة عدم التدخل الصينية على مبدأ حماية السيادة والحفاظ على حق الدولة في الحكم. ويسمح التدخل استثناءً إذا طلبت الدولة المعنية التدخل في حدودها الجغرافية ولكن بكون مرغمةً أظهرت تطوراً في علاقتها بأنظمة سياسية إفريقية كان آخرها الانضمام إلى قوات حفظ السلام في جنوب السودان وتمثيل دور الوسيط في مفاوضات السلام. إنّ الصين بين أمرين أحلاهما مر وهما؛ إما الإذعان للنداءات الدولية فيما يتعلق بالتدخل وبذلك تضر بمبادئها القديمة الداعي إلى عدم التدخل. أما الأمر الثاني فهو خسارة شراكاتها الاقتصادية واستثماراتها الضخمة في إفريقيا لذا توجب عليها أن تعيد توجيه هذه السياسات الخارجية لتلائم وضعها الجديد عالمياً.

فرضية البحث:

إنّ فرضية هذه الورقة مشتقة من المراجع والأبحاث السابقة وهي تفترض أنّ العوامل الثلاثة؛ المصالح الاقتصادية والتضييق الغربي والضغط الإفريقي تدفع الصين نحو دورٍ أكثر تدخلًا في سياستها الخارجية مع الدول الإفريقية. وسأحاول التعرف على التحولات الأخيرة في التفاعل الصيني باستخدام دراسات الحالة بتحليل العقدين الأخيرين من سياسة الصين الخارجية في إفريقيا. ومن المرجح أنّ كلّ حالة تحمل بين طياتها ثقلاً له تأثيره على سياسة الصين الخارجية المتغيرة تجاه القارة الإفريقية. وتحدد فرضيتي سياسة عدم التدخل الصينية بشقهما اللذان يشملان التدخل الكامل والجزئي. ويحدد التعريف المقترح عدة عوامل ستساعد في تحديد أي تحول في موقف الصين من

التدخل. سأضع حجة سببية بالنسبة لكل عامل محتمل تعلق وتوضح كيف أنّ كل عامل لعب دوراً أساسياً في ضغط الصين لتحديد عن موقفها الأول وتتبنى دوراً أكثر تدخلاً في شؤون الدول الأفريقية الداخلية.

أهداف البحث:

أودّ في هذه الورقة الاستفادة من الدراسة المبينة على المقارنة. وستكون الدراسة المقارنة مفيدة لتحديد مدى/ درجة التغيرات في سياسات التدخل الصينية بعد الحرب الباردة وبعد جهود الرئيس هو جين تاو المتزايدة نحو المشاركة في إفريقيا في عام 2007. لقد اخترت دولتين في إفريقيا - السودان وجنوب السودان - حيث تختلف فهما مستويات المشاركة الصينية على الرغم من انفصالهما الحديث لمقارنة التحولات التي طرأت مع مرور الوقت. فقد شهدت كل دولة دعوات للتدخل في السنوات الأخيرة. سوف يركز التحليل في المقارنة بين البلدين على الأحداث التي دعت الولايات المتحدة أو الكيانات المدعومة من الغرب للتدخل وتسليط الضوء على الاستجابة الصينية في كل حدث. إن الدراسة المبينة على أساس المقارنة بين السودان وجنوب السودان تظهر مستويات استثمار صيني مختلفة، ولكنها تتشابه في مستويات انعدام الأمن. أدى انعدام الأمن في مناطق في الدولتين إلى دعوات التدخل الخارجي من الجهات الفاعلة الدولية - الصراع السوداني في عام 2012 - بين السودان وجنوب السودان، والتمرد الأخير في جنوب السودان. ويستند تعريف عدم التدخل المستخدم في هذه الورقة على مبادئ التعايش السلمي الخمسة التي اعتمدها الصين في عام 1954 والتي تشمل "احترام السيادة المتبادل والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الآخر الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي" (The Diplomat 2014). إنّ سيادة الأمة تشمل الهيكل السياسي داخل كل أمة وفق سياسة الصين الخارجية. لذلك، فإنّ أي دولة تحاول الاخلال بهيكل حكومة دولة أخرى هي مذنبه بانتهاك السيادة ولن تتلقى دعماً صينياً.

أهمية البحث:

إنّ تحول الصين إلى موقف ذو طابع تدخلي في شؤون الدول الإفريقية الداخلية، إذا ما فهم فهماً تاماً، يقدم فرص تعاون جديدة مختلفة عن استراتيجيات التنمية الأمريكية والأوروبية. فاستراتيجية التنمية الصينية تقدم مساعدات دون شروط بعكس مشاريع التنمية المدعومة من الغرب. وتثير كثير من الانتقادات ضد سياسة عدم التدخل الصينية قضايا تتعلق بعدم اهتمامها بحقوق الإنسان الأساسية والتهديد الذي تمثله تجاه سياسة الحكم الرشيد (Good Governance) الذي تحاول الولايات المتحدة تطبيقه في إفريقيا. تعزز مشاريع التنمية الصينية أولاً النهج الاقتصادي مع التركيز على تنمية البنية التحتية، الذي تدعي الصين أنّه أفضل استدامة على المدى الطويل. مع ذلك، فإنّ مشاركة الصين بمسؤولية في شؤون الدول الإفريقية الداخلية يمكن أن يقدم رؤية إضافية تتجاوز النهج الغربي في التنمية، ويمكن أن يساعد الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدتها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في كل أنحاء القارة من حيث تعزيز السلام والأمن. وينتقد المشككون في المشاركة الصينية في جميع أنحاء القارة بقولهم إنّ الصين تركز فقط على الموارد الطبيعية دونما اهتمام بحقوق الإنسان. قد يساعد الاستثمار الصيني إذا ما استخدم بمسؤولية في تحقيق أهداف القارة التنموية. عليه فإنّ تقويم العوامل الدافعة للتحوّل في سياسة عدم التدخل الصيني داخل الدول الإفريقية يقدم أيضاً دراسة حالة للتحوّلات المحتملة في سياسة الصين الخارجية في جميع أنحاء العالم (Alula 2013). وتتعد أهمية تحديد تحول محتمل في سياسة الصين الخارجية إلى ما وراء قارة إفريقيا، وتطرح سؤالاً عالمياً يتعلق بتعاملات الصين وهي تواصل نموها. إنّ توسيع نطاق البصمة الصينية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا يتيح فرصة لتحوّل مماثل عن سياسة عدم التدخل. لذلك فإنّ دراسة تعاملات الصين في القارة الإفريقية يمكن أن يكون أساساً لفهم ما إذا كانت إفريقيا استثناءً في سياسة الصين الخارجية المتغيرة أم بداية

اتجاه عالمي مستقبلي. إنَّ فهم الطبيعة المتغيرة لسياسة الصين الخارجية يمكن أن يقدم مجالات تعاونٍ مشتركةٍ بين الغرب والصين، ولا سيما عند العمل من خلال المنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية في إفريقيا. عندما وافق الغرب على فرض عقوبات ضد السودان، وضعتُ الصينُ في موقف لا تحسد عليه ما بين ضغوط منظمات حقوق الإنسان المدعومة من الغرب وقضايا الصين نفسها المتعلقة بالطاقة. زاد ضغط المجتمع الدولي وعي الصين فيما يخص حقوق الإنسان ودفعها في الوقت نفسه بعيداً عن سياسة عدم التدخل التي كانت تتبناها. إنَّ صعود الصين كقوة عالمية يقيد ويجعل سياسة عدم التدخل غير مقبولة عند المجتمع الدولي ذلك باعتبار ما لهذه السياسة من أهمية في توجه الصين الخارجي.

منهجية البحث:

ستوفر المراجع المتعلقة بموضوع الورقة أساساً لتحديد أي تحولٍ في سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا. سأقسم هذه الورقة إلى أربعة أجزاء؛ جزءٌ سيناقش خلفية سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا، فيما ستتناول بقية الأجزاء الثلاثة الفرضية المبنية على أساس أنَّ المصالح الاقتصادية، والتضييق الغربي، والضغط الإفريقي هي الدوافع الرئيسية في تحفيز سياسة الصين الخارجية ودفعها نحو دورٍ أكثر تدخلًا. سأعرض المؤلفات السابقة التي ركزت على العوامل الثلاثة للتحول لمناقشة كيفية تغيير كل من حساب التفاضل والتكامل الصيني نحو سياسة خارجية أكثر تدخلًا. وسأعرض لكل عاملٍ معلوماتٍ أساسيةٍ وحجة سببية محتملة تؤثر على توجه الصين نحو التدخل. أخطط اعتماداً على قراءة نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والتجارة، ومؤشرات الاستثمار في البنية التحتية، وبيانات العمال الصينيين، إلى المقارنة بين كل دولة لتحديد كيف شكلت المعاملات الاقتصادية سياسة الصين الخارجية تجاه التدخل على مر الزمن. سأحلل إلى أي مدى تناول المسؤولون الصينيون القضايا الاقتصادية التي زاد بعدها تدخل الصين كنتيجةٍ لزيادة التعاملات الاقتصادية. تمثل الدولتان اللتان هما محور دراسة الحالة مادة مفيدة لتحليل إمكانات تأثير العامل الاقتصادي لأنَّ كل دولة لديها مستوى مختلف نسبياً من الاستثمار الأجنبي الصيني المباشر. تتزامن التدخلات مع سياق توسع نفوذ الصين السياسي والاقتصادي المتزايد في الشؤون الدولية - إنشاء بعثة الأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) استجابةً لانتهاكات حقوق الإنسان في السودان في عام 2007.

إن تحليل تصريحات وسلوكيات الحكومات الغربية خلال كل تدخل ومقارنتها بأفعال الصين سيساعد في تحديد ما إذا كان الضغط الغربي قد أثر على قرار الصين بالتدخل، الردود على كل أزمة لتحديد ما إذا كانت أجندة الصين تتحول نحو نهج أكثر تدخلًا. ولتحديد تأثير الضغط الإفريقي على صياغة سياسة التدخل في الصين، سأحلل رد فعل الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية لتحديد ما إذا كان طلبهم بتدخل الصين قد ضغط على الصين لتقبل بالتدخل. وسأقارن أيضاً الضغوط الإفريقية بالضغط الغربية لتسليط الضوء على الحالات التي قد يكون فيها الضغط الغربي وحده غير كافٍ لإجبار الصين على التدخل.

وسأركز على ردود المنظمات الإقليمية داخل إفريقيا - وخاصة الاتحاد الإفريقي - لتحديد قوة الضغط الإفريقي في التماس التدخل الصيني. ويشير تحليل التفاعلات الصينية في جنوب السودان والسودان إلى أنَّ توجه الصين نحو زيادة التدخل يقوم على أسسٍ ثلاثيةٍ هي المصالح الاقتصادية والتضييق الغربي والضغط الإفريقي. يعد تدخل الصين في كلٍّ من جنوب السودان والسودان تدخلًا في أعلى مستوياته. سأشمل معلومات عن قبول الصين لمبدأ مسؤولية الحماية (R2P) وتأثيرها المحتمل على استراتيجية عدم التدخل في الصين. ويتألف الفصلان الثالث والرابع من دراسات حالة تبين الوضع في جنوب السودان والسودان. سأقدم قسم خلفية عن كل أزمة، تليها مناقشة

حول كيفية تأثير كل عامل في فرضيتي على سلوك سياسة الصين الخارجية. وسيتألف الفصل الأخير من بيان النتائج، والمقارنة بين دراسات الحالة، ومناقشة حول الآثار المستقبلية لسياسة الصين الخارجية المتغيرة في القارة الإفريقية.

خلفية عن سياسة عدم التدخل الصينية:

يتطلب فهم تطور سياسة الصين الخارجية المتعلقة بعدم التدخل في شؤون الغير بادئ الأمر تحديد موقفها التاريخي بشأن السيادة الوطنية. إنّ السيادة الوطنية، في صميم النظام العالمي تكفل حقوق الأمم في التصرف باستقلالية على النحو الأنسب لسكان تلك الشعوب وبما فيه رفايتها العامة. لقد واجهت الصين تاريخياً الكثير من التعديلات على سيادتها ما ساعد على خروج أصوات قوية تنادي بعدم التدخل في شؤون الآخرين وساعد أيضاً على نشوء اعتقاد قوي دفاعاً عن أي انتهاك لحقوق السيادة الوطنية. وشهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بداية التحول التدريجي في سياسة الصين الخارجية نحو مشاركة محدودة ومحسوبة للغاية في التدخلات متعددة الأطراف (Masuda 2011). زاد تدخل الصين التدريجي من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام في التسعينيات تحت المظلة الدولية التي شهدت بدورها توسعاً في نشر قوات حفظ السلام في العالم بأسره آنذاك. زيادة التدخل الذي يدعمه الغرب أثرت تبعاً على سياسة الصين الخارجية. وحذت الصين حذوها في الشؤون الدولية للاضطلاع بدور أكثر مرونة في عمليات حفظ السلام بوسائل متعددة الأطراف مع المحافظة على السيادة الوطنية (Zhang and Austin 2001).

المصالح الاقتصادية:

اتجهت الشركات الصينية نحو القارة الإفريقية طلباً للموارد الطبيعية لتقابل نموها وحاجتها للمواد الخام. توسع النمو الاقتصادي الصيني في إفريقيا بسرعة فقد أعلن سُن جي ون (Sun Jiwen) المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية في مؤتمر صحفي دوري في بكين أنّ إجمالي تجارة الصين مع إفريقيا ارتفع بنسبة 16.8 بالمئة لتصل إلى 38.8 مليار دولار في الربع الأول من سنة 2017 وهي أول زيادة سنوية منذ عام 2015. كما أعلنت وزارة التجارة الصينية أنّ تجارتها مع إفريقيا ارتفعت بنسبة 5 بالمئة في الربع الأول من سنة 2017 عما كانت عليه في السنة الماضية. وذكرت أيضاً أنّ حجم استثماراتها المباشرة في القارة الإفريقية ارتفعت بنسبة 64 بالمئة. وكان الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jinping) قد أعلن عن خطة تقديم 60 مليار دولار لمشاريع التنمية الإفريقية في قمة في جوهانسبرغ في عام 2015، قائلاً إنها ستعزز الزراعة، وبناء الطرق والموانئ والسكك الحديدية وإلغاء بعض الديون (Reuters 2017). ازدادت الاستثمارات الصينية في إفريقيا زيادة كبيرة مما جعلها أكبر مساهم في رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير الوظائف في إفريقيا في عام 2016 وفقاً لما جاء في تقرير (Ernst & Young Africa Attractiveness Report). ولقد استثمرت الصين منذ عام 2005 في 293 مشروعاً من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية وبلغ إجمالي استثماراتها 66.4 مليار دولار، وخلقت 130,750 فرصة عمل، وفقاً للتقرير. وقال التقرير إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا تنوع بشكل جيد في كثير من القطاعات فشمل الاستثمارات الموجهة نحو الموارد والخدمات والتصنيع على السواء. بلغت فرص العمل التي توفرها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية في عام 2016 أعلى مستوى لها، ضعف عدد الفرص في عام 2015، وأكثر من ثلاثة أضعاف عدد الوظائف التي أنشأتها الولايات المتحدة، وفقاً للتقرير. وبالإضافة إلى التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، فقد مولت الشركات الصينية والمؤسسات الحكومية الصينية وبنيت العديد من مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك الموانئ والطرق والسكك الحديدية والسدود وشبكات الاتصالات ومحطات الكهرباء والمطارات. بلغت صادرات الصين إلى إفريقيا في عام 2016 82.9 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الواردات من القارة 54.3 مليار دولار، وفقاً للتقرير (China Daily 2017). وتوفر

القارة الإفريقية في ذات الوقت سوقاً دائماً ومتجدداً للمنتجات الصينية. ألجأ هذا التفاعل الاقتصادي والتجاري الضخم الصين على مدى العقد الماضي إلى إيلاء شؤون الشركاء التجاريين الداخلية اهتماماً متزايداً فيما يتعلق بالأمن والاستقرار الذي يسمح بازدهار التجارة (Hale 2014). إنَّ الزيادة في عدم الاستقرار من شأنها، كما سنناقش بمزيد من التفاصيل في كلِّ دراسة حالة، أن تزيد من المخاطر التي قد تتعرض لها المنشآت الصينية والعاملين فيها من الصينيين كما يؤثر سلباً على تكاليف التشغيل واستخراج الموارد الطبيعية. إنَّ النمو الاقتصادي الديناميكي في الصين يولد حاجة متزايدة إلى الطاقة والمعادن الاستراتيجية.

التضييق الغربي:

إنَّ تصاعد التدخلات المدعومة من الغرب طوال التسعينيات كان يطعن باستمرار في معايير سياسة الصين الخارجية. ويحدد الباحثون فترة التسعينيات باعتبارها بداية لفترة التعرف على سياسة الصين الخارجية التي أظهرتها جهود الغرب والدول الأخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومسؤولياته. وقبل ذلك الوقت، حدّد مفهوم سياسة الصين الصارم المتعلق بالسيادة الوطنية دور الصين الذي لم يكن له حسب آراء كثيرٍ من الباحثين دوراً يذكر في دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قبل عام 1999 (Masuda 2011). تغير مفهوم عدم التدخل في المجتمع الدولي بأسره بزيادة دعم الدول الغربية لعمليات التدخل. وألّزمت الأمم المتحدة نفسها بمعاونة قوى عظمى بدورٍ أكثر تدخلاً في تنفيذ عمليات بناء السلام والحماية. فبدأت الصين حينها تحذو حذو المجتمع الدولي في المشاركة في مؤسسات متعددة الأطراف لدعم عمليات حفظ السلام ولكن بحذر شديدٍ وببطء. وقد زاد نهوض الصين كقوة عالمية تبحث عن مكانها في المنظومة الدولية من توقعات المجتمع الدولي الذي يرى أنّ الصين عليها أن تتصرف بطريقة مسئولة وفقاً للمعايير الدولية وبالأخص فيما يتعلق بقانون مسؤولية الحماية التابع للأمم المتحدة (Responsibility to Protect). إنَّ النهج القائم على توجهات قانون مسؤولية الحماية يتناقض مع تعريف الصين لعدم التدخل. وقد عارضت الصين فكرة إجراء تدخل دولي دون دعم الدولة المضيفة، ولكنها قبلت في نهاية المطاف العديد من أحكام قانون مسؤولية الحماية، والتي ستناقش لاحقاً. غير أنّ الصين، عندما شاركت في عمليات حفظ السلام بدعمٍ من الدول المضيفة، دفعت نفسها لتصبح من أكبر الدول التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام (Pang 2009). يمثل السودان نقطة تحول في سياسة الصين الخارجية، حيث ضغط المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان على الصين للتدخل في السودان. تدرك الصين جيداً الانتقادات التي تلقتها في تعاملها مع ملف السودان فيما يتعلق بأزمة دارفور. ففي عام 2003، اتهم المجتمع الدولي حكومة الخرطوم بارتكاب جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور الواقع في غرب السودان. ولقد اتهمت كثير من الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات الصينية بأنها تدعم حكومة السودان في حربها ضد الجماعات المسلحة في دارفور وتعيق جهود المجتمع الدولي في الضغط على حكومة الخرطوم لوضع نهاية للقتل في الإقليم (جعفر 2016). وفي الوقت الذي تواصل فيه الصين السعي إلى إيجاد حل وسط بين حماية السيادة وحقوق الإنسان، كان ذلك على حساب سمعتها دولياً التي كانت على المحك وكان تحدياً لسياسة عدم التدخل التي تتبعها. إنَّ المحافظة على صورة إيجابية في الساحة الدولية وتحقيق مآربها السياسية الذاتية يزيد من مكانة الصين بين القوى العالمية ويحدّ من احتمال المعارضة التي يدعمها الغرب فيما يتعلق بالبحث عن الموارد الطبيعية في القارة الأفريقية (Huang 2007).

الضغط الإفريقي:

تعزز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء القارة الإفريقية من قدراتها وشرعيتها من أجل تحديد الصراعات وحلها. وقد انتهج الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه في عام 2004 نهجاً لتعزيز السلام والأمن بطريقة

تسمح بالتدخل في الشؤون الإقليمية. يهدف الاتحاد الإفريقي إلى منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. وضعت أحكام ميثاق الاتحاد الإفريقي رؤية تعتمد التدخل ودعا الدول الإفريقية المشتركة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت المادة (h) 4 إذا دعت الضرورة وانتهكت حقوق الإنسان (Kioko) (2003). تقف الصين بقوة وراء موقفها من عدم التدخل إلا إذا دعت الدولة المعنية بالتدخل جهات خارجية للمساعدة، أو بموافقة الأمم المتحدة. عندما تواجه الصين الضغط الغربي للتدخل، فإن الصين تتمسك بمبادئها بشأن السيادة، ومن المحتمل أن تعتبر التدخل غير شرعي. ولكن عندما يأتي طلب التدخل من الاتحاد الإفريقي أو المنظمات دون الإقليمية بما فيها مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية (ECOWAS) ومجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية (SADC)، فإن الصين تكون أكثر استعداداً لقبول التدخل وفقاً لتعريفها الخاص بحماية السيادة. وترى الصين أنها غير مؤهلة للقيام بحل النزاعات داخل الدول من تلقاء نفسها إلا إذا طلب منها التدخل (Murithi 2009).

تتغير سياسة الصين الخارجية لعدم التدخل استجابة لمصالح الصين الاقتصادية المتزايدة في القارة. ومع تزايد المصالح الاقتصادية، يؤثر الاستقرار في الدول الإفريقية حالياً بشكل مباشر على مصالح الصين. إن استمرار وصول الصين إلى الموارد الإفريقية والقدرة على الحفاظ على تدفق متواصل للموارد لدعم اقتصادها دفع الصين إلى التدخل في الشؤون الداخلية لشركائها التجاريين في محاولة لتعزيز الأمن واستقرار النظام. تمتد مصالح الصين الاقتصادية في القارة الإفريقية إلى ما وراء الدول الفردية. وتزيد الحدود التي يسهل اختراقها وضعف هياكل بعض أنظمة الدول في القارة الإفريقية انعدام الأمن في إحدى الدول إلى الدول المجاورة، مما يتطلب من الصين مراقبة إقليمية دائمة. إن عدم الاستقرار الإقليمي يقلل من كفاءة الصين في السعي لتحقيق المصالح الاقتصادية ويزيد من تكاليف الحفاظ على التجارة. ومن المرجح أن يؤدي استمرار عدم التدخل إلى زيادة المخاطر على المصالح الاقتصادية الصينية والتقلبات المحتملة بسبب عدم الاستقرار. وبالمثل، مع زيادة الشركات الصينية داخل الدول الإفريقية المتقلبة، فإن حماية الموظفين الصينيين والبنية التحتية الاقتصادية يجبر الصين على زيادة الوعي والعمل في الأمن الداخلي للشركاء التجاريين (Hanauer and Morris 2014). تحت الضغوط الغربية الصين لاتخاذ دور أكثر تدخلاً في القارة الإفريقية. وتسعى سياسة الصين الخارجية إلى الحفاظ على الشراكات والتعاون مع المجتمع الدولي لتعزيز القيادة الصينية محلياً وعالمياً. إن العمل ضد المعايير الغربية يضر بسمعة الصين الدولية ويزيد من الاحتكاك في العلاقات الثنائية ويقلل من احتمالات حل القضايا العالمية. تقلل سمعة الصين الإيجابية من الشكوك حول وجودها في إفريقيا ويسمح باستمرار النمو في الصين مع التقليل من مخاطر تكاليف الدول عليها (Robert 2012). ويعبر قانون مسؤولية الحماية (Responsibility to Protect) عن التحول في المبدأ الذي يدعمه الغرب فيما يتعلق بالتدخل الذي تلقى في نهاية المطاف دعماً صينياً يشوبه الحذر. وتمارس منظمات حقوق الإنسان والحكومات الغربية قدراً كبيراً من السلطة في لفت الانتباه إلى حالات عدم التدخل الصينية عند انتهاك حقوق الإنسان. ويثير استمرار انتشار قانون التدخل تحديات أمام محاولة الصين احجامها عن التدخلات وزيادة المشاركة الصينية في الشؤون الداخلية للآخرين لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. ويعتبر التدخل باسم الإرهاب أيضاً نهجاً غريباً تعلق به التدخل في كثير من الحالات. وعادة ما يشار إلى مكافحة الإرهاب على أنه مصدر قلق أممي رئيسي للغرب، ويشار إليه على أنه حافز غربي للتدخل. إن إعلان الصين لضرورة التدخل في مالي مثلاً بسبب المخاوف الإرهابية، يدل على أن الصين تتقبل الضغوط الغربية. يعرقل انتقاد المجتمع الدولي للصين التي تتصرف ضد الضغوط الغربية قدرتها على التركيز على النمو وتجنب زيادة الاحتكاك في تحقيق أهدافها السياسية. وتعتبر أزمة دارفور مثلاً على كيفية انتقاد المجتمع الدولي للصين وكيف أنها أيضاً قلصت من قدرة الصين على تحقيق أهداف سياستها في السودان فيما يتعلق بالنفط. إن الابتعاد عن عدم

التدخل - رداً على الضغط الغربي - يحسن سمعة الصين على الساحة الدولية، وبالتالي يمنع الصين من أن تصبح مهمشة وتحول التركيز بعيداً عن صعودها المستمر كقوة سياسية.

تعتمد سياسة عدم التدخل الصينية على مبدأ حماية السيادة والحفاظ على حق الدولة في الحكم. ويسمح التدخل استثناءً إذا طلبت الدولة المعنية التدخل في حدودها الجغرافية. لذلك يكون الضغط الغربي وحده محدوداً في قدرته على حمل الصين على التدخل، لكنّ الضغط الناتج من القارة الإفريقية قد يحمل وزناً أكبر في سبيل حث الصين على التدخل. يصبح التدخل مقبولاً في سياسة الصين الخارجية ويكون أقل عرضة لردود المجتمع الدولي السلبية حين يأتي طلب التدخل من الدول الإفريقية أو المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية الإفريقية. ويقدم الدعم من الاتحاد الإفريقي للصين شعوراً بالشرعية المحلية بصرف النظر عن الاصوات الغربية، ويزود الصين بمعرفة تستطيع بها تقديم الدعم المطلوب. وفي حالة تجاهل الصين طلبات الاتحاد الإفريقي بالتدخل، من المحتمل أن تظهر نظرية الاستعمار الجديد في جميع انحاء القارة، مما قد يحد من قدرة الصين على تطوير شراكات استراتيجية ويقلل من فرص الصين التفضيلية في التجارة. وتزيد قدرة المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والمجتمعات المدنية المتزايدة في القارة الإفريقية الضغط على الصين ما يزيد من احتمال اذعانها للتدخل في الشؤون الداخلية.

دفعت التصريحات الصينية التي أبدت فيها أنّها بعكس ما جاء على لسان الأنظمة الغربية عندما وصفها بأنّها متسابق حر في مضمار السياسة العالمية فيما يتعلق بطريقة تعامل الصين مع ملف دارفور إلى قبول المعايير الغربية والتدخل في السودان. وتأتي الضغوط الإفريقية شكل طلبات من منظمات إقليمية وشبه إقليمية تطلب مباشرة المساعدة الصينية. فقدمت عندها الصين قوات لحماية صورتها كشريك "في المنفعة المتبادلة" للدول الإفريقية.

أ- سياسة عدم التدخل الخارجية الصينية:

إن السيادة الوطنية في صميم النظام الدولي، تكفل حقوق الأمم في التصرف بشكل مستقل على النحو الأنسب لمواطنيها وبما يحقق الرفاهية العامة لتلك الأمة (Carlson 2002). بعد الإنشاء المبكر للدول ذات السيادة المذكورة بموجب معاهدة وستفاليا (Westphalia) في 1648، كان نجاح النظام الدولي يعتمد إلى حد كبير على الحفاظ على حق كل دولة في الحكم (Oxford Bibliographies 2015). وفي حين تأسس مبدأ السيادة منذ قرون، فقد ظهر تحول تدريجي في المعايير العالمية نحو زيادة التدخل على مدى العقدين الماضيين، مما أثر ببطء على تعريف الصين لعدم التدخل.

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على تطور سياسة الصين الخارجية المبنية على عدم التدخل. أصبحت الصين تتعامل بحساسية ملحوظة لانتهاكات السيادة، وتهدف دائماً إلى تعزيز تعريفها للسيادة في الشؤون الدولية. في هذا الجزء، سوف نناقش أولاً الأحداث التاريخية في الصين التي أدت إلى تطور استراتيجيتها الخاصة بعدم التدخل. ثانياً، سوف أرسم الخطوط العريضة للمعايير الدولية المتغيرة المتعلقة بالتدخل واستجابة الصين بالتحديد من خلال تنفيذ مسؤولية الحماية. وأخيراً، سوف نناقش تطور سياسة الصين الخارجية في إفريقيا لتحديد العوامل الحديثة التي أدت إلى تحول الصين بعيداً عن عدم التدخل.

1. أصل سياسة عدم التدخل:

قد واجهت الصين تاريخياً العديد من التحديات على سيادتها، والتي يمكن أن توجع موقفها المفرط والدفاعي إزاء عدم التدخل في شؤون الآخرين. يشار إلى الفترة ما بين 1839 و1949 عادة باسم قرن الإذلال الصيني (Kaufman 2011). وقد دفعت مخاوف الصين من التهديدات الانفصالية في إقليمي التبت وشينجيانغ (Xinjiang) وتايوان وغيرها

إلى دفع الصين للتمسك بمبدأ عدم التدخل. إن تهديد القوى الخارجية التي تساعد الحركات الانفصالية داخل أراضيها، يدفع الصين إلى دعم السيادة الوطنية في أراضيها وخارجها (Prantl and Nakano 2011). أنشأ ماو تسي دونغ ودنغ شياو بينغ (Mao Zedong & Deng Xiaoping) حكومة جمهورية الصين الشعبية في وقت مبكر لتكون مركزية للغاية في تطوير سياستها الخارجية. بيد أن القيادة المتعاقبة توسعت تدريجياً في مناقشة تطوير السياسة الخارجية لتشمل المنظمات غير الحكومية بهدف تعزيز الاستقرار من أجل النمو المحلي في الصين. وضمن مجال السياسة الخارجية، ظل موقف الصين من عدم التدخل يشكل جزءاً هاماً من استراتيجية سياسة الصين الخارجية الكلية. بعد الحرب الباردة، بدأ تحول ثابت في سياسة الصين الخارجية نحو المشاركة المحدودة والمحسوبة للغاية في ظل ظروف معينة في التدخلات المتعددة الأطراف (Ren 2014). انضمت الصين على مضض في أعقاب الاتجاه المتزايد في السياسة الدولية المتعلقة بالتدخل إلى المناقشة وأيدت قرارات الأمم المتحدة التي تدين العراق في عام 1990 (Dorman 2014). وفي بداية حرب الخليج في عام 1990، اتخذ موقف الصين من التدخل خطوات متقدمة في اعتماد القوانين الدولية المتطورة (Carlson 2002) عرضت حرب الخليج الأولى مزيجاً من الخوف التآرجح فيما يتعلق بدعم الصين للتدخل. في البداية، صوتت الصين لصالح قرار مجلس الأمن الدولي ضد غزو العراق للكويت.

ويعزو العلماء دعم الصين المبكر لحرب الخليج كرد على ضغوط الولايات المتحدة وإجماع المجتمع الدولي على الوقوف في وجه العراق آنذاك. عادت الصين بعد ذلك إلى موقفها من عدم التدخل، وامتنعت عن اتخاذ المزيد من قرارات الأمم المتحدة التي تجيز استخدام القوة ضد النظام العراقي (Carlson 2002). وقد اتبع الأسلوب الصيني فيما تبقى من التسعينيات نهجاً مماثلاً لدعمها الأول، الذي اتبعته مخاوف تشير إلى التعدي على السيادة. وفي عام 1992، صوتت الصين في البداية لصالح قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة (UNPROFOR) من أجل تحقيق الاستقرار في يوغوسلافيا، لكنها امتنعت عن التصويت في وقت لاحق لتوسيع نطاق البعثة (Yoshiaki 2002).

وتخشى الصين أن القانون الدولي المتزايد المتعلق بالتدخل يهدد أساس السيادة الوطنية. وبعد عدة محاولات فوضوية للتدخل في جميع أنحاء العالم، انحسر المجتمع الدولي ببطء عن التدخل، مما قلل من الاحتكاك بين مبدأ التدخل الصيني والغربي. ستتقاطع معايير الصين فيما يتعلق بالتدخل مع المعايير الغربية مرة أخرى في تنفيذ قانون مسؤولية الحماية التابع للأمم المتحدة. قاد النقاش السائد في المجتمع الدولي المتأرجح بين الحفاظ على السيادة وحماية حقوق الإنسان إلى وضع مبدأ مسؤولية الحماية في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 (United Nations 2013). عضد إصدار تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة (ICISS) في عام 2001 المناقشة السابقة بشأن وضع مجموعة من القواعد الدولية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان (Evans et al. 2001). أصبح قانون مسؤولية الحماية دليلاً ملموساً للمجتمع الدولي على تغيير القاعدة في مسؤوليات الدول نحو حماية حقوق الإنسان مواطني جميع أنحاء العالم. وكان تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة (ICISS) بمثابة تمهيد لقانون مسؤولية الحماية وسعى إلى تحديد أدوار ومسؤوليات المجتمع الدولي من خلال مبدأ محدد. وبينما كانت أهداف تقرير (ICISS) الأولى تنص على ضوابط للتدخل، فقد أزال قانون مسؤولية الحماية أي ذكر لمتطلبات قانونية مقيدة منذ نشأته في عام 2005 حتى يكون القانون أقل إلزاماً لكسب قبول الصين (Prantl and Nakano 2011).

وكانت موافقة الصين على قانون مسؤولية الحماية في القمة العالمية عام 2005 خطوة رئيسية في تطور سياسة الصين الخارجية. وانضمت الصين إلى اتفاق بين أعضاء الأمم المتحدة يبرر مسؤولية المجتمع الدولي في القيام بدور نشط في حماية حقوق الإنسان للأفراد في جميع أنحاء العالم (Sarah 2008). طُرح قرار مجلس الأمن رقم 1674

في أعقاب المناقشة التي دارت في مؤتمر القمة العالمي عام 2005، للحصول على موافقة دولية (United Nations 2013). يهدف القرار 1674 إلى إنشاء قانون "حماية المدنيين في الصراع المسلح". على الرغم من التحفظات المبدئية على توقيع القرار، دفعت المفاوضات التي تقودها بريطانيا الصين للانضمام إلى المجتمع الدولي دعماً للقرار 1674. وكان قرار الصين توقيع الاتفاق معلماً بارزاً في تطور موقف الصين من عدم التدخل (Sarah 2008).

سياسة الصين الخارجية في القارة الإفريقية:

تمثل إفريقيا نموذجاً فريداً لفهم التحول التدريجي في سياسة الصين الخارجية بعد الحرب الباردة. قدمت الصين في عام 1991 مساعدة محدودة لعمليات دعم أزمة الصومال الإنسانية. وكان الدعم الصيني محدوداً مقارنة بالمعايير الغربية، ولكنها مثلت غزواً مبكراً لسياسة التدخل كما يرى الساسة الصينيون (Dorman 2014). واستمر نمط المشاركة المحدودة والحذر في تشكيل سياسة التدخل الصينية في جميع أنحاء القارة الإفريقية.

دخلت الصين أثناء الحرب الباردة في منافسة مع الاتحاد السوفيتي للحصول على نفوذ في القارة الإفريقية (Ojakerotu and Ayo 2008). ودعت المنافسة الكبيرة بين السوفييت والغرب الصين إلى القول بأنها "المصدر الحقيقي لماركسية لينين". وقد شكلت معارضة الصين للغرب والاتحاد السوفيتي دورها كداعم لحركات الاستقلال الإفريقية. وأصبحت الحكومة الصينية مورداً مبكراً للدعم العسكري لحركات الاستقلال في أنغولا وزيمبابوي وموزامبيق. سعت الصين في الوقت نفسه إلى ضمان اعتراف الدول الإفريقية بأنها "صين واحدة" في جهودها لتقليل الاعتراف بتايوان (Dorman 2014). سقط الاتحاد السوفياتي دون تهديد مباشر لأمن الصين وفتح الباب أمام نمو محلي واسع النطاق. قام دنغ شياو بينغ (Deng Xiaoping) بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى فتح اقتصاد الصين أمام التجارة الدولية وبدأت الصين في طريقها نحو نمو مزدوج (Sutter 2012).

وقد أثر نمو الصين الاقتصادي بدوره على علاقتها المتجددة نحو القارة الإفريقية. عرض الرئيس الصيني جيان زمين (Jian Zemin) في عام 1996 "مقترح النقاط الخمس" الذي حدد مصالح الصين في القارة الإفريقية. وانتهجت سياسة الصين الخارجية عندئذٍ توجهاً يستند على الصداقة والمساواة في السيادة والمنفعة المتبادلة في التنمية والتعاون الدولي. وأبرز الاقتراح الدور المتزايد الذي تسعى الصين إلى تحقيقه في النظام الدولي - ولا سيما القارة الإفريقية. وقد أتاح التوسع الصيني في جميع أنحاء القارة الإفريقية شراكات مع البلدان النامية كبديل لمشاريع التنمية الغربية المقيدة (Tull 2006). اكتسبت سياسة الصين الخارجية تجاه الدول الإفريقية علاقات تبادل مفيدة ومساواة هدفت إلى جذب تلك الدول التي كانت غير راضية عن سنوات من مشاريع التنمية الغربية. حدّ الاحترام والمنفعة المتبادلة بين الصين والدول الإفريقية من مخاوف الاستعمار الجديد الذي عانت منه إفريقيا مع القوى العالمية السابقة.

دفعت حاجة الصين إلى تكوين شراكات استراتيجية سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية. ومكنتها قدرتها على تأمين شراكات مع الدول الإفريقية من كسب دعم متعدد الأطراف لتعزيز مصالحها العالمية مع منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة على وجه التحديد. ويمثل الضغط الذي تمارسه الدول الإفريقية جزءاً كبيراً من الدعم متعدد الأطراف الذي يمكن الصين من تحقيق أهدافها دون الاعتماد على الدول الغربية (Dorman 2014). كما أثرت مصالح الصين الاقتصادية بشكل كبير على استراتيجيتها الخارجية في التسعينات تجاه القارة الإفريقية. وقد حدد تحول الصين من دولة تصدر الطاقة إلى دولة مستوردة في عام 1993 بداية السعي وراء الموارد الذي سيكبر حتى يطابق واردات الطاقة الأمريكية المستمدة من الدول الإفريقية (International Energy Agency 2010). وقد فتح اعتماد الصين على موارد الدول الإفريقية أبواب حوار كانت مؤسدةً فيما يتعلق بسياستها الخارجية - بما في ذلك دورها في

التدخل. وقد دفع نمو الصين الاقتصادي الكبير متخذي قرارات الصين المتعلقة بسياستها الخارجية إلى تشجيع فتح الأسواق الخارجية

أصدرت الصين في عام 2006 ورقة بيضاء حول سياسة الصين في إفريقيا تفصل فيها استراتيجيتها تجاه القارة. شددت الصين وضمن الورقة على جهودها الرامية إلى تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المريح للجانبين والتبادل الثقافي في جميع أنحاء القارة. وأبرزت الورقة جهود الصين المتزايدة من أجل التعاون مع المنظمات الإقليمية الإفريقية والأمم المتحدة لتطوير التنمية وتحسين والتعاون في المسائل السياسية والاقتصادية والتعليمية والأمنية. تعرض الورقة من الناحية السياسية أهداف الصين تجاه تنمية التعاون المتزايد بينها والدول الإفريقية. وتدعو إلى زيادة عدد الزيارات رفيعة المستوى التي تهدف إلى "تيسير التواصل وتعميق الصداقة وتقوية التفاهم والثقة المتبادلة". كما تركز الاعتبارات السياسية على التشاور الصيني مع الدول الإفريقية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة (China White Paper 2006)

دراسة الحالة: السودان وجنوب السودان:

قد تكون تفاعلات الصين مع السودان نقطة تحول محورية في سياسة الصين الخارجية تجاه القارة الإفريقية، وربما تكون واحدة من أكثر حالات التقلب القرار الصيني بين عدم التدخل والحفاظ على مصالحها المعروفة. ظلت الصين وحتى عام 2007 متقيدة بسياسة عدم التدخل القوية تجاه السودان. غير أن زيارة الرئيس هو جينتاو في عام 2007 مع المسؤولين السودانيين في الخرطوم أشارت إلى تحول واضح عن سياسة الصين السابقة المتعلقة بعدم التدخل. اجتمع الرئيس الصيني في محاولة لحل النزاع في دارفور مع القيادة السودانية لإقناعهم بالحاجة إلى وجود قوات حفظ السلام في منطقة دارفور (Large 2009). وبالإضافة إلى الوساطة المباشرة للرئيس الصيني، ساهمت الصين بقوة كبيرة لحفظ السلام وصوتت تأييداً لقرار الأمم المتحدة رقم 1769 الذي يأذن بنشر قوات حفظ سلام مختلطة في إقليم دارفور (وليد 2007).

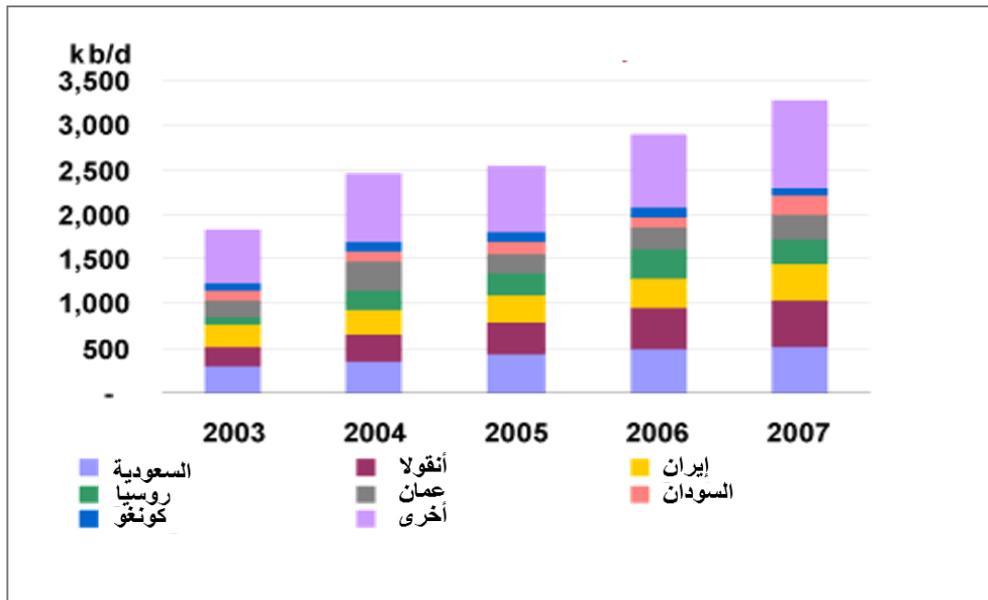
وهنا نذكر أنه فيما يخص التدخل فقد أظهرت تفاعلات الصين في السودان تدخلاً واضحاً ينافي ما كانت تدعو إليه. وقد واجهت سياسة عدم التدخل الصينية مرة أخرى معضلة في السودان في عامي 2011 و2013. وبعد انفصال جنوب السودان عن السودان في عام 2011، أدت النزاعات التجارية بين البلدين إلى تعطيل تدفق النفط من حقول النفط الصينية واضطرت الصين إلى القيام بدور واضح في الوساطة (Francis et al. 2012). وبعد ذلك بعامين، كانت مصالح الصين النفطية على المحك مرة أخرى عندما اندلع نزاع عرقي في جنوب السودان وهدد بنية الصين التحتية وواردات الطاقة من المنطقة (Large 2016). كانت الصين في كل أزمة في السودان تزيد جهودها تدريجياً وتدخل لحل الأزمة - بدءاً من التردد في التدخل في دارفور قبل عام 2007 - إلى نهج أكثر تدخلاً ونشط للغاية في نزاعات جنوب السودان في عامي 2011 و2013.

ستحدد دراسة الحالة هذه كيفية تأثير المصالح الاقتصادية والتضيق الغربي والضغط الإفريقية على استراتيجية عدم التدخل في الصين تجاه السودان خلال أزمة دارفور في عام 2007، وكيف تدخلت الصين بعد عام 2007 في نزاعات جنوب السودان في 2011 و2013. دراسة الصين. إن دراسة تعاملات الصين مع أزمات السودان قبل 2007 وبعدها وتطورها يمثل انتقال سياسة الصين الخارجية من أدنى مستوى تدخل إلى أعلى المستويات. سيناقش هذا الجزء أولاً في سبيل تحليل التحول الصيني في السودان علاقات الصين الاقتصادية مع كلا البلدين - خاصة ما يتعلق بصاردات النفط - وكيف زاد اهتمام الصين باستقرار المنطقة بزيادة تلك العلاقات بشكل كبير في العقد الماضي. ثانياً، سيحلل هذا الجزء تأثير الضغوط الغربية من جانب الولايات المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان

في أزمة دارفور ليثبت أنّ تهديد الغرب لصورة الدولية، دعا بالصين لتغيير موقفها تجاه الخرطوم للحد من هذه الضغوط. كما أنّ التضييق الغربي في أزمة دارفور في عام 2007، شكّل طريقة تعامل الصين مع قضية جنوب السودان في عامي 2011 و2013، مما دفع الصين إلى المشاركة بنشاط في الوساطة بقليل من التضييق الغربي. ثالثاً، مع ازدياد طلبات القارة الإفريقية للمساعدة الصينية للتدخل في كل نزاع، اضطلعت الصين بدور أكثر تدخلاً في الشئون الداخلية لكل دولة لحماية صورتها كشريك في المنفعة المتبادلة.

علاقة الصين والسودان:

بدأت العلاقات الصينية المبكرة مع السودان في عام 1959 في ظل وعد بعدم التدخل والمنفعة المتبادلة (Large 2008). وقد شهدت العلاقة التاريخية الطويلة بين البلدين الحروب الأهلية السودانية في عامي 1972 و1983، إلى جانب الصراع في دارفور الذي بدأ في عام 2003 وانفصال جنوب السودان في عام 2011. حافظت الصين قبل عام 2007 على سياسة عدم التدخل في السودان؛ حيث دعمت كل حكومة جديدة دون إيلاء اعتبار يذكر للأحداث المحلية في السودان. وفي أعقاب الانقلاب العسكري في عام 1989، استولت الجبهة الإسلامية الوطنية على السلطة في السودان (Large 2008). وشاركت الصين في بيع أسلحة بقيمة 300 مليون دولار إلى الخرطوم في عام 1991، وطلبت حكومة السودان من الصين في عام 1994 المساعدة في تطوير حقول النفط السودانية - كما ورد في نفس المرجع السابق لدانيال لارج.



الشكل (1): واردات الصين من بترول السودان - (International Energy Agency 2008)

في حين أبرزت 2007 التحول الكبير في سياسة الصين الخارجية نحو السودان، بدأت علاقة الصين المتغيرة مع السودان تختتم بعد إنشاء الصادرات النفطية السودانية الصينية في منتصف التسعينيات (Francis et al. 2012). لم تتمكن الصين من مواصلة علاقة اقتصادية نقية مع السودان، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنّ السودان دولة راعية للإرهاب في عام 1993. غير أنّ الصين استمرت طوال هذه الفترة الزمنية في التنقيب عن النفط وأثبتت أنها حليف يحتاج إليه السودان بشدة أثناء هذه العزلة الدبلوماسية عن المجتمع الدولي (Large 2009). وأصبحت قدرة الصين على تجاهل انتقادات الغرب أصعب قليلاً قليلاً حيث برزت كقوة عالمية في أوائل القرن الحادي والعشرين وكان يُتوقع منها أن تتصرف بمسؤولية في القارة الإفريقية. وجاء تحول الصين من صفة "المؤيد

المحب" إلى "الوسيط المتردد" بمسؤوليات سياسية لم يسبق مناقشتها في سياسة الصين الخارجية في القارة الإفريقية. يتمثل دور الصين بصفها "مؤيد محب" بشكل خاص في المشاركة الاقتصادية ويهدف إلى تجنب التدخل في الشؤون السياسية. وأصبحت الصين "وسيطاً متريداً" عندما أدركت أنها لم تعد قادرة على تجنب الروابط السياسية بين مصالحها الاقتصادية والشؤون الداخلية في السودان - وهو تحول حدث في عام 2007. زاد تطور البنية التحتية الصينية في السودان في التسعينات مع زيادة صادرات النفط السودانية إلى الصين (الشكل 1). وبدأت قدرة الصين على البقاء كشريك تجاري صارم مع السودان تتلاشى شيئاً فشيئاً بزيادة مصالحها الاقتصادية في السودان.

دارفور:

أظهرت أزمة دارفور في عام 2003 للصين الصعوبات التي تصاحب العلاقات الاقتصادية في دولة غير مستقرة سياسياً. وأسفر الاشتباك المدمر بين الحكومة السودانية وجماعات المتمردين في منطقة دارفور عن انتهاكات حقوق إنسان واسعة النطاق. لم تقدم الصين في بداية الأزمة في عام 2003 سوى القليل من المساعدة في البحث عن حل للنزاع (Holslag 2008). وقد اندلع نزاع دارفور في فبراير 2003 عندما طالبت فصائل متمردتين إنهاء التهميش الإقليمي وسعت لتقاسم السلطة داخل الدولة السودانية. وأسفرت الحرب الأهلية التي دامت 28 شهراً والتي شنتها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ضد الحكومة وميليشياتها المتحالفة عن مقتل ما يقرب من 180,000 شخصاً وشردت أكثر من مليوني شخص من منازلهم (Liu and Zhang 2014). خلقت حملة الخرطوم على جماعات المتمردين في دارفور انتقادات شديدة من جانب المجتمع الدولي. غير أن الصين ظلت غير ملتزمة بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع قرار ضد حكومة الخرطوم. وقفت الصين ضد أي زيادة في العقوبات الغربية على السودان، قائلة إنَّ العقوبات ستزيد من تفاقم الصراع. قاومت الصين إجراءات الأمم المتحدة بالامتناع عن التصويت وأعلنت بشكل غير رسمي أنها ستستخدم حق الفيتو إذا لزم الأمر لحماية مصالحها في السودان (Holland 2012).

هدد النقد الغربي لتصرفات الصين في السودان بإمكانية تقليص استضافة أولمبياد 2008 في بكين. وأعربت الصين عن أملها في أن تسلط الضوء في أولمبياد 2008 على قصة نجاحها وانتقالها من دولة فقيرة إلى قوة عالمية. وعندما بدأ الانتقاد الغربي ينتشر فيما يتعلق بمعالجة الصين لأزمة دارفور، تعرضت سمعة الصين للتهديد وتحول الانتباه عن قصة نجاحها. وقد أدى وصف أولمبياد بكين على أنها "أولمبياد الإبادة الجماعية" إلى الإضرار بسمعتها دولياً وقاد المسؤولين الصينيين إلى الانخراط لاستعادة الصورة الوطنية الصينية (Ojakorotu and Ayo 2008). بدأت الصين حينئذٍ من خلال مؤسساتها الإعلامية بالمفاخرة بدورها البناء في جهود الوساطة في السودان في محاولة لإصلاح صورتها. عندئذٍ انتقلت بكين من "الدبلوماسية الهادئة" إلى الانتقاد العلني لنظام الخرطوم بشأن أزمة دارفور. ويمثل هذا التحول في قضية دارفور خروجاً عن دعم بكين القوي للسيادة والالتزام بعدم التدخل ويقدم دليلاً على تحول سياستها عند متابعة مصالحها النفطية في إفريقيا (Kong 2011).

أعرب سياسيون أمريكيون إضافياً إلى الانتقادات الغربية على دورة الألعاب الأولمبية عن عدم رضاهم عن طريقة تعامل الصين مع ملف دارفور. أرسل 96 من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي و108 من أعضاء مجلس النواب رسالة إلى الرئيس هو جينتاو في أبريل 2007 يدينون فيها موقف الصين (Kerry 2009). كانت كل هذه الانتقادات الأمريكية وما صاحبها فيما يخص دورة الألعاب الأولمبية في بكين جزءاً من حركة أمريكية كبيرة تهدف إلى دفع الصين لقبول عقوبات أشد صرامة ضد القيادة السودانية (Wuthnow 2011). أرسلت الصين رداً على هذا التضييق الغربي السفير ليو غويجين (Liu Guijin) في مايو 2007 لأداء دور الوسيط الرئيسي في السودان والمساعدة في الحد من التوترات في دارفور (إذاعة الصين الدولية 2008). ويبرز تحرك الصين نحو الوساطة تحولاً كبيراً بعيداً عن سياسة

عدم التدخل في رد فعل على التضييق الغربي. وقد زار الرئيس هو جين تاو بنفسه الخرطوم في أوائل عام 2007، وألقى خطاباً يدعو إلى زيادة الجهود لحل النزاع في دارفور. واقترح الرئيس هو جين تاو اقتراحاً من أربع نقاط يهدف إلى حل الصراع في السودان، وأعرب عن "قلقه العميق" إزاء الأحداث في دارفور. وأدت جهود الوساطة الصينية إلى قبول القيادة السودانية لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبذلك قدمت نهاية للإبادة الجماعية (Large 2008). وعقب إدانة الولايات المتحدة لطريقة تعامل الصين مع السودان وحملة الأومبيباد المناهضة لبكين وقعت الصين على قرار الأمم المتحدة رقم 1769 في 31 يوليو عام 2007. وأجيز قرار الأمم المتحدة بنشر بعثة حفظ سلام مشتركة تابعة للاتحاد الإفريقي. وعلق وانغ قوانغ يا (Wang Guangya) ممثل الصين لدى الأمم المتحدة على القرار قائلاً: "ينبغي التأكيد بشكل خاص على أنّ الغرض من هذا القرار هو الموافقة نشر قوات مشتركة بدلاً من ممارسة الضغط أو فرض عقوبات" (United Nations Security Council 2007)². وأكدت تعليقات الممثل وانغ على حرص الصين على المحافظة على علاقة جيدة مع حكومة الخرطوم، مع قبول الضغط الغربي أيضاً. وتسلط أحداث دارفور الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تمارسه الضغوط الغربية على قرارات سياسة الصين الخارجية في القارة الإفريقية. وقد أثر التضييق الغربي تأثيراً سلبياً على سمعة الصين، ما دفعها إلى زيادة جهودها نحو الوساطة في السودان برغم منهجها النموذجي المتعلق بعدم التدخل. كانت الصين في السابق قادرة على الحفاظ على عدم التدخل وتجاهل النقد من الغرب. ومع ازدياد مكانة الصين في السياسة العالمية، أصبحت الضغوط الغربية تشكل تهديداً مباشراً لصورة الصين الوطنية، وبالتالي ضغطت الصين على العمل بمزيد من المسؤولية في السودان. وبعد انتهاء الحرب، أدركت الصين قوة الضغط الغربي في خلق بيئة دولية تثقل نمو الصين وتقلص سمعتها الدولية. وبدلاً من ذلك، أدركت الصين قوة موقفها من التوسط في الصراع في الدول الإفريقية، وخاصة في الدول التي تتردد في العمل مع الغرب. وقد ساعدت الدروس المستفادة من دارفور في تشكيل عملية صنع القرار في الصين فيما يتعلق بالنزاع في جنوب السودان لاحقاً.

المصالح الاقتصادية:

فتحت الصين- في سعيها للحصول على واردات الطاقة في القارة الإفريقية- فصلاً جديداً في علاقتها مع السودان، وفي وقت لاحق جنوب السودان. إنّ فهم طبيعة مصالح الصين الاقتصادية في السودان يساعد في تحديد تأثير المصالح الاقتصادية في تشكيل قرار الصين بالتدخل في نزاعات السودان بعد عام 2007. ويهدف هذا الجزء إلى مناقشة كيف أنّ مشاريع البنية التحتية الصينية في السودان وجنوب السودان شجعت الصين على حماية مصالحها الاقتصادية، وبالتالي التدخل بعمق في النزاعات السودانية بعد عام 2007.

1. مشاريع البنية التحتية الصينية في السودان:

حظي السودان كثالث دولة رائدة منتجة للنفط في إفريقيا باهتمام الصين ما أدى إلى توسع جهود الشركات الصينية للوصول إلى حقول النفط السودانية. بدأ إنتاج النفط الصيني في السودان في عام 1996 بعد بيع شركة الطاقة الكندية لحقوق النفط السودانية إلى شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC). وحصلت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) في البداية على حصة بنسبة 40 في المائة في (GNPOC)، ولكن بحلول عام 1997 أصبحت المساهم الأكبر. قويت العلاقات النفطية الصينية مع السودان التي لحقتها بسرعة مشاريع الاستثمار في

2 أقرت الأمم المتحدة إرسال قوات حفظ السلام المشتركة لحل الصراع في دارفور، تقرر في مجلس الأمن الدولي - نيويورك - 31 يوليو 2007.

البنية التحتية (Francis et al. 2012). علمت الصين في وقت مبكرٍ بحاجتها إلى تطوير البنية التحتية في السودان في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت الصين تتطلع إلى تحسين كفاءتها في عملية استخراج النفط (Large 2008). وقد ركزت مشاريع تطوير البنية التحتية الأولى على تحسين قدرات السودان العامة في النقل لتسهيل الوصول إلى المناطق الصعبة في جنوب السودان. ساعدت الصين في بناء المهابط وتعزيز الطرق وبناء منشآت إنتاج النفط في جميع أنحاء البلاد. كما ساهمت أيضاً بشكل خاص في بناء وتشغيل خط أنابيب شركة النيل الكبرى لعمليات البترول - خط أنابيب يبلغ طوله 1600 كيلو متراً يمتد من جنوب السودان إلى ميناء السودان على البحر الأحمر (Sudan Issue Brief 2007). يظهر في السودان الارتباط بين الاستثمار الصيني الكبير في الموارد الطبيعية والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية وذلك بسبب حاجة الصين إلى بنية تحتية جيدة تقلل بها تكاليف التشغيل. عندما توفر الصين البنية التحتية الأساسية للدول الأقل نمواً، فإن الحكومات توفر للصين في المقابل الوصول إلى الموارد الطبيعية القيمة التي تساعد في الحفاظ على نموها المحلي. غير أنّ مصالح الصين الاقتصادية في السودان تغيرت تغيراً جذرياً بعد استفتاء عام 2011 الذي قسم السودان إلى دولتين، وترك معها مصالح الصين النفطية في حالة عدم استقرار. وقد فتح استفتاء عام 2011 الذي اعترف رسمياً بجنوب السودان كدولةٍ مستقلةٍ تحديات جديدة لمصالح الصين الاقتصادية في المنطقة. فقد غادر الانقسام جنوب السودان بحوالي 75 في المائة من حقول النفط التي كانت تشاركها مع جارتها الشمالية ووضع الصين في موقف دقيق بين السودان وجنوب السودان (Liao 2008).

المصالح الاقتصادية في جنوب السودان:

انقسمت مصالح الصين النفطية تاركةً حقول النفط في جنوب السودان منفصلة عن المناطق الحيوية والمصارف والموانئ في السودان. وأظهرت النزاعات على رسوم عبور النفط في يناير 2012 مأزقاً حقيقياً واجهه السياسيون الصينيون في الحفاظ على الاستقرار بين البلدين. فقد أدت حاجة جنوب السودان إلى استخدام موانئ السودان لتصدير النفط إلى إنشاء رسوم عبور يدفعها جنوب السودان إلى السودان (Shankleman 2011). واهتمت جنوب السودان حكومة السودان بالتلاعب في الأسعار. تصاعد النزاع مما أدى إلى إيقاف جنوب السودان إنتاجه النفطي تماماً. بعد حوالي 15 شهراً من مفاوضات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وخسارة 350,000 برميل من النفط يومياً، اتفقت الدولتان وبدأت النفط يتدفق مرة أخرى في أبريل 2013 (Wall Street Journal 2013). وقد تدخلت الصين تدخلاً واضحاً في التوسط لحل النزاع المتعلق برسوم عبور النفط بين جنوب السودان والسودان من خلال بدء محادثات بين الجانبين ومحاولة إجبار المسؤولين في جنوب السودان على إنهاء الصراع. استضافت الصين رئيس جنوب السودان سلفا كير (Salva Kiir) في بكين وضغطت عليه مباشرة لإنهاء هذا النزاع في أبريل 2012. وخلال القتال على حقل هجليج النفطي في السودان الذي ادعى فيه كل من السودان وجنوب السودان الملكية، حاولت الصين القضاء على العنف المتزايد داعيةً إلى انسحاب قوات جنوب السودان من المنطقة (Liao 2008). دخلت مصالح الصين الاقتصادية في تحدٍ مرة أخرى في ديسمبر 2013 عندما هدد القتال داخل جنوب السودان وصولها إلى مناطق النفط.

الصراع العرقي في جنوب السودان:

اضطر اندلاع الصراع في جنوب السودان في عام 2013 الصين إلى أكثر أدوارها تدخلاً حتى الآن في شؤون الآخرين. وخلافاً لاستجابتها المبكرة تجاه دارفور قبل عام 2007، مستشهدة بالحاجة إلى حماية السيادة، دعت استجابة الصين للصراع الاثني في جنوب السودان إلى ضرورة "حماية شعب جنوب السودان ومصالحه الوطنية" (China Daily 2014). يرمز التحول المتميز من دارفور إلى جنوب السودان إلى تحول الصين عن استراتيجيتها الخاصة

بعدم التدخل إلى تعريف أقرب إلى التعريف الغربي لمسؤولية الحماية. سقط جنوب السودان في صراع عرقي عنيف بعد أن اتهم رئيس جنوب السودان سلفا كير نائبه ريك مشار بالتحريض لانقلاب. وقد أدى الصراع بين قبيلتي الدينكا التي يتبع لها (الرئيس كير) والنوير التي يتبع لها (نائب الرئيس مشار) إلى خسائر إنسانية كبيرة. وقد أعلنت جنوب السودان المجاعة في مناطق من البلاد مع ارتفاع عدد القتلى إلى عشرات الآلاف وما يزيد عن مليون شخص مشرد (The Guardian 2014). انخفض إنتاج النفط بنسبة 20 في المائة وأرغم أكثر من 300 عامل صيني على الإجماع عندما أصبح النزاع أكثر عنفاً في يناير 2014. تأتي 5 في المائة من واردات الصين من النفط من جنوب السودان وكانت شركة (CNPC) قد خططت لزيادة تطوير حقولها النفطية ولكنّ الصين سرعان ما تحولت إلى حل الأزمة (Reuters 2014). واضطلع السياسيون الصينيون بدور قيادي في محادثات السلام في أديس أبابا، باتباع نهج فيه تدخل غير معهود تجاه جنوب السودان. وتطرق الدبلوماسيون الصينيون، الذين يتطلعون للتوصل إلى حل بأسرع وقت ممكن، إلى التعليقات الغربية التي تدين العنف وتدعو إلى وضع حد له (Reuters 2014). إنّ التصميم الصيني على حل النزاع في جنوب السودان يتناقض مع التعاريف السابقة لاستراتيجية الصين فيما يتعلق عدم التدخل. وكانت رغبة الصين في التوصل إلى نهاية للصراع كبيرة لدرجة أنّ وزير الخارجية الصيني وانغ يي (Wang Yi) عرض أن يقود شخصياً محادثات السلام في يناير 2014 (Large 2016).

لم تتعامل الصين بسرية فيما يخص الإشارة إلى منطقتها لاتخاذ منهج أكثر تدخلاً تجاه جنوب السودان. وعلق ما تشيانغ (Ma Qiang) السفير الصيني في جنوب السودان على سبب تدخل الصين في جنوب السودان قائلاً في يونيو 2014: "لدينا مصالح ضخمة في جنوب السودان، لذا علينا بذل جهد أكبر لإقناع الجانبين لوقف القتال والاتفاق على وقف لإطلاق النار". وتزامنت تعليقات السفير ما مع نشر كتيبة من قوات حفظ السلام إلى جنوب السودان وإظهار قرار الصين بزيادة مستوى تدخلها على أساس المصالح الاقتصادية (South China Morning Post 2014). بالإضافة إلى ذلك، أشار وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى أنّ "الاستقرار والتنمية" في جنوب السودان ما يدفعان الصين نحو جهود الوساطة النشطة. لكنّ مصالح الصين الاقتصادية ترتبط ارتباطاً مباشراً بتنمية جنوب السودان، حيث أن 82 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لجنوب السودان يستمد من صادرات النفط (Alex 2013). وقد أعلنت الصين بصورة غير مباشرة عن حماية مصالحها الاقتصادية كعامل أساسي في التدخل عندما وضحت أنّ مصالحها في جنوب السودان تحتاج إلى استعادة الاستقرار للمساعدة في تعزيز التنمية. وأشار جونج جيان هوا (Zhong Jianhua) ممثل الصين الخاص في إفريقيا إلى اهتمام الصين بمواصلة ضخ النفط في جنوب السودان في عام 2012 مشيراً إلى أنّ الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الصين لحل قضية السودان وجنوب السودان كانت مثمرة من حيث أنّها خففت التوتر الإقليمي وأوصلت الجانبين إلى اتفاق حول تقاسم عائدات البترول وفوق ذلك وطدت علاقات الصين مع البلدين (Zhong 2012). وتظهر تصريحات تشونغ كيف أنّ جهود الصين للحد من العنف تقوم على أساس مصالحها الاقتصادية - وخاصة النفط - في المنطقة. في صراعٍ يأخذ طابعاً عرقياً إلى حدّ كبير، فإنّ تعريف الصين الماضي لعدم التدخل من المحتمل أن يتعارض ودورها النشط في شؤون السودان الداخلية. وقد دفعت زيادة مصالح الصين النفطية في السودان وجنوب السودان الصين إلى إعادة تقييم موقفها النموذجي المتمثل في الامتناع عن التدخل في شؤون الآخرين الداخلية.

التضييق الغربي:

لقد وجه التضييق الغربي الصين خلال أزمة دارفور في عام 2007 انتباه الصين نحو عجزها المتزايد عن الامتناع عن المسائل الداخلية لشركائها التجاريين. ويهدف هذا الجزء إلى تحديد كيف أنّ الغرب ضغط على الصين

خلال أزمة دارفور ما نتج عنه تعاملها فيما بعد مع أزمة جنوب السودان في عامي 2011 و2013 بصورة مختلفة. بدأت الصين بعد أزمة دارفور في 2007 وما لحقها من ضغط غربي تتعامل بصورة استباقية في محاولة منها لتجنب أي عقوبات أو أقوال قد تؤثر على سمعتها كما حدث في دارفور.

بدأت الصين في عام 2006 بالاهتمام وذلك نتيجةً لزيادة الضغط الغربي الموجه نحوها. فقد طلبت الدول الغربية من الصين أن تستخدم علاقتها الفريدة مع الخرطوم للتوسط من أجل إنهاء العنف في دارفور وأن توقف أيضاً بيع الأسلحة إلى الخرطوم. كان الضغط الغربي في شكل عقوبات ضد نظام الخرطوم، وفي شكل اضطهاد سياسي سيء إلى تعاملات الصين ويضر بسمعتها دولياً. وبعد الضغط الغربي واسع النطاق تجاه الصين، ساعد المسؤول الصيني وانغ غوانغيا (Wang Guangya) في التوسط في اتفاق سلام يجيز زيادة وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في السودان خلال المفاوضات في أديس أبابا في نوفمبر 2006. قدم الرئيس الصيني هو جين تاو في فبراير 2007، اقتراحاً إلى الخرطوم يشجع القيادة السودانية لقبول قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (Large 2008). نجح حينها اقتراح الرئيس هو جين تاو وبدأ معه دخول الصين إلى سياسة أكثر تدخلاً في القارة الإفريقية. ظهر التضييق الغربي مجدداً في أبريل 2014 في جنوب السودان عندما نُوقشت عقوبات ضد أفراد من جنوب السودان ارتكبوا جرائم ضد حقوق الإنسان وحرصوا على العنف. ابتدرت الولايات المتحدة، بحسبها صاحبة الصوت الأعلى فيما يتعلق بجنوب السودان، أول العقوبات على جنوب السودان في مايو 2014 (BBC News-Africa 2014). كانت هناك ضغوط غربية قليلة لإقناع الصين بالتحرك خلال صراعات عامي 2011 و2013. اختارت الصين المحافظة على دورها في التدخل في دارفور بشكل استباقي، بما يتفق مع نهج الغرب تجاه الاستجابة للأزمة في جنوب السودان.

وأثار الصراع الاثني في جنوب السودان معضلة أخرى لسياسة الصين الخارجية في القارة الأفريقية. وشكلت المخاوف الشديدة على حقوق الإنسان التي أعرب عنها الغرب، مرة أخرى تحدياً لاستجابة الصين للعنف في المنطقة. ولكن في جنوب السودان، أخذت الصين دوراً استبقت فيه الأحداث أكثر مما شهدته في دارفور، سعياً إلى حل النزاع، في حين بدأت تقترب شيئاً فشيئاً من معايير التدخل الغربية باسم مسؤولية الحماية. إنَّ الدعم الذي تقدمه الصين في وقت مبكرٍ لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان باسم حماية السكان السودانيين واستعدادها للعمل كوسيط بين الفصائل المتحاربة يسلط الضوء على كيفية نقل دروس دارفور لمعالجة الأزمة في جنوب السودان في محاولة لتجنب مستوى الضغط الغربي الذي شهدته في دارفور في عام 2007. فتح العنف في جنوب السودان حواراً دولياً بشأن الحاجة إلى التدخل بموجب مبدأ مسؤولية الحماية. وقال تشونغ جيان هوا ممثل الصين الخاص للصين في إفريقيا إن محادثات السلام "يجب ان تكون لحماية مواطن جنوب السودان". وأشار تشونغ جيان هوا أيضاً إلى أنها بداية "فصل جديد" في سياسات الصين الخارجية التي ستعمل الصين من خلالها لتقدم أكثر من أجل السلام والأمن في هذه القارة (Nick 2014).

وتشير مناقشة تشونغ حول ضرورة حماية مواطني جنوب السودان إلى حدوث تحول محتمل في تعريف الصين لمسؤولية الحماية. وكما سبق مناقشته، كان التعريف الغربي لمسؤولية الحماية أكثر توجهاً نحو الأمام من تعريف الصين في وقت إنشاء قانون مسؤولية الحماية. اعتراف الصين بضرورة حماية مواطني جنوب السودان، أظهر موقف الصين المتغير من التدخل مقارنة بموقفها في دارفور قبل عام 2007. ووصف موظفو الأمم المتحدة الذين يزورون جنوب السودان عمليات القتل الجماعي واستهداف السكان المدنيين - مبرراً لمحاكمات جرائم حرب محتملة. دعمت الصين عمليات حفظ السلام في جنوب السودان بكتيبة مشاة صينية كاملة قوامها 850 فرداً (Simon 2014).

اختلف دور قوات حفظ السلام الصينية عن دورها السابق الذي شمل مهام الدعم اللوجستي أو الطبي فتضمنت هذه المرة حماية المدنيين بوصفه جانباً أساسياً من جوانب بعثة (UNMISS) (Large 2016).
وقع الرئيس (Obama) أوباما أمراً تنفيذياً في أبريل 2014 يجيز استخدام العقوبات ضد أي أشخاص أو جماعات متورطة في النزاع في جنوب السودان. وتهدف العقوبات على وجه التحديد إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد قوات حفظ السلام وكل عمل آخر من شأنه أن يطيل النزاع. وفي أعقاب العقوبات التي أيدتها الولايات المتحدة، علق متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قائلاً: "سنتخذ قراراً بشأن موقفنا وفقاً للإيجابيات" وقد اختلفت استجابة الصين عن رد الفعل السابق على العقوبات في دارفور في عام 2007. وكما سبق وصفه، أعربت الصين في البداية عن رفضها لاستخدام العقوبات ضد الخرطوم. ولكن النقد الصيني كان غير موجود بعد أبريل 2014 عندما بدأت الولايات المتحدة العقوبات (Michelle 2014). وبصرف النظر عن استخدام العقوبات، فإن مساهمة الصين الواسعة النطاق في قوات الأمم المتحدة وتقديم المساعدات الإنسانية إلى جنوب السودان تشير إلى النهج الغربي المتزايد نحو التدخل. وبدلاً من البقاء بعيداً عن الوضع، دخل السياسيون الصينيون في محادثات مباشرة بين الأطراف بطريقة مماثلة للأساليب الغربية لحل الصراعات. واتخذت جهود الوساطة الصينية من أجل حل النزاعات في جنوب السودان نهجاً غريباً الشكل في بداية محادثات السلام وزادت بعد مناقشة العقوبات التي تدعمها الولايات المتحدة ضد جنوب السودان. عمل الدبلوماسيون الصينيون بشكل وثيق مع نظرائهم الغربيين في اجتماع مع الجانبين المتقاتلين في محادثات السلام في أديس أبابا في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار (Li 2014). إن مشاركة الصين في محادثات سلام جنوب السودان تتناقض مع موقفها النموذجي من الوساطة - وهو ما يتمثل عموماً في المراقبة من على البعد وتجنب المشاركة المباشرة. وفي اختيارها للاضطلاع بدور نشط في محادثات السلام، تتجنب الصين الضغط الغربي وتحسن حالتها أيضاً في المجتمع الدولي - في محاولة لإثبات للعالم أنها قادرة على التصرف متجاوزة مصالحها الاقتصادية. إن تعليقات دبلوماسي غربي يساعد في مفاوضات السلام في جنوب السودان في يونيو 2014 تسلط الضوء على اتفاق الغرب مع جهود الوساطة الصينية، قائلاً: "إن دبلوماسية بكين قد صعدت وأصبحت أكثر استباقية وأكثر استجابة الآن".

إن سلوك الصين في الجنوب وتطابق جهودها مع الغرب خفف الضغط عليها. إن سلوك الصين المتغير تجاه جنوب السودان في عام 2014 المختلف عن الذي شهدته في دارفور قبل عام 2007 يعود إلى حد كبير إلى رغبة الصين المتزايدة في تحسين صورتها الدولية. وعندما تتمكن الصين من إثبات فعاليتها في حل الصراع من خلال التدخل المسؤول فإن التضييق الغربي سيقبل مما يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها السياسية بمزيد من الكفاءة. وكما شهدنا في جنوب السودان، خففت وساطة الصين بين الجانبين المتقاتلين من الضغط الغربي وسمحت لها بحماية مصالحها بدعم من المجتمع الدولي (Dorman 2014). شكل الضغط الغربي خلال أزمة دارفور بلا شك وجهة نظر الصين تجاه التعامل مع الصراعات في القارة الإفريقية، التي انتقلت إلى تدخلها السريع الغربي المدعوم في جنوب السودان. ظل الضغط الغربي ضد الصين في صراع جنوب السودان غير موجود إلى حد ما، وذلك لأن الصين تتصرف بطريقة تشبه المعايير الغربية للتدخل. ونهج الصين السريع تجاه الوساطة ومساهمتها بالقوات لم يترك سبباً كافياً للضغط الغربي.

الضغط الإفريقي:

التوقعات حول الصين ومشاركتها في القضايا الإفريقية مرتفعة جداً خاصة أن الصين واستراتيجيتها كصديق وشريك جيد كانت مصدر إلهام للعديد من الدول الإفريقية. لقد شكلت طبيعة الصراع في جنوب السودان

ولا تزال تشكل تهديداً كبيراً لسلام واستقرار المنطقة. ويعرض الموقع الجغرافي لجنوب السودان خطراً محتملاً على جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية اللتان تعانيان حالياً من صراعات قاتلة. عرضت أوغندا المجاورة القوات والمساعدة العسكرية لحكومة جنوب السودان خوفاً من امتداد القتال إلى أراضيها (Nicholas 2014). ويهدد النزاع في جنوب السودان استقرار المنطقة بأسرها والدخول في صراع إنساني طويل الأمد. ضغطت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) والاتحاد الإفريقي (AU) بسبب التهديد الإقليمي لشرق أفريقيا على المجتمع الدولي - وخصوصاً الصين - للمساعدة في إنهاء العنف في جنوب السودان.

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية:

انتقد الاتحاد الإفريقي بشدة منذ بداية النزاع المسؤولين عن العنف في جنوب السودان. وقد هدد الاتحاد الإفريقي بعقوبات أملاً في الحد من مستوى العنف في جنوب السودان، ولكن لم يكن لديه في نهاية المطاف سوى قدر ضئيل من القدرة على استدامة عمليات حفظ السلام. أما قوة الاتحاد الإفريقي في جنوب السودان فقد استندت إلى قدرته على توفير شرعية إقليمية لطلب المساعدة الخارجية في حل الصراع. قدم الاتحاد الإفريقي والمنظمات شبه الإقليمية مثل الايقاد طلباً من محلياً بالتدخل بموجب سياسة الصين الخارجية - مما أجبرها على التدخل او المخاطرة بشرعيتها كصديق وشريك جيد للدول الإفريقية. طلب أمين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التنفيذي محبوب محمد معلم الدعم الصيني لحل النزاع في جنوب السودان عندما حث المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان لدعم عمل الجهات الإنسانية الجدير بالثناء لتسهيلهم الوصول إلى جميع المتضررين من العنف مباشرة (IGAD 2013). وقد استجابت الصين للطلب وأرسلت مندوبين إلى اجتماع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ديسمبر 2013. صرح نائب وزير الخارجية الصيني تشانغ مينغ في الاجتماع قائلاً: " تدعو الصين بصفتها صديق وشريك لجنوب السودان جميع أطراف الصراع لوقف الأعمال العدائية فوراً. وفتح المفاوضات في أقرب وقت ممكن" (Carl, Michelle 2013). كما دعا رئيس جنوب السودان سلفا كير المجتمع الدولي إلى المساعدة في استعادة الأمن في جنوب السودان. وفي مايو 2014، خاطب الرئيس كير 40 زعيماً إفريقياً أثناء رحلة إلى جنوب إفريقيا التي طلب فيها قوة حماية تساعد في هزيمة قوات المتمردين بقيادة رباك مشار (Sudan Tribune 2014). إنَّ الضغوط الإفريقية الكبيرة على الصين قد تكبدها تكاليف غالية قد تخسر فيها سمعتها إذا قررت الامتناع عن مساعدة جنوب السودان، وبالتالي دافع تحرك الصين نحو التدخل. ومن وجهة نظر الصين، تفضل الدول الإفريقية جهود الوساطة الصينية بدلاً من جهود الغرب على أساس الثقة المتزايدة بين الصين والدول الإفريقية.

وقال تشونغ جيان لصحيفة (China Daily) إنَّ "الدول الإفريقية مثل جنوب السودان ترى الصين برؤية مختلفة تماماً لأن الصين لم تغزو أبداً أي دولة إفريقية ولن تسيئ إلى احترام الشعوب الإفريقية". يسعى تدخل الصين في جنوب السودان بناءً على طلب الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى الحفاظ على الثقة بين الدول الإفريقية والصين. من المحتمل أن يزيد طلب التدخل الصيني من المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية مع استمرار الصين في تنمية علاقات قوية مع القارة الإفريقية. تفضل الصين العمل من خلال المنظمات متعددة الأطراف ما يعني أن هذه المنظمات ستطلب المساعدة من الصين، وعليه تبتعد الصين أكثر فأكثر عن سياسة عدم التدخل. يسمح قانون التدخل الصيني بالتدخل في شؤون الآخرين عندما تطلب الدولة المعنية ذلك. لو أنّ الصين كانت قد تجاهلت طلب جنوب السودان للمساعدة، فإنها كانت ستشوه سمعتها في القارة وتضر بلقبها كشريك مفيد، مما يقلل من قدرتها على تحقيق أهداف سياسية في أماكن أخرى.

خلاصة بالنتائج:

إنّ النزاع في جنوب السودان هو صراعٌ عرقيٌّ داخليٌّ ولو أنّنا وضعناه في قالب تعريفات الصين السابقة المتعلقة باستراتيجية عدم التدخل لنظرت إليه الصين على أنّه شأنٌ داخلي. تطورت سياسة الصين الخارجية نتيجة مصالحها الاقتصادية القوية والضغط الإفريقية والغربية. وتظهر تعاملات الصين قبل عام 2007 تعريفها الصارم لعدم التدخل، في حين أنّ سلوكها بعد عام 2007 يسلط الضوء على تحركها إلى نهج أكثر تدخلاً تجاه جنوب السودان. وقد شكل النزاع بين السودان وجنوب السودان، إلى جانب القتال الداخلي في جنوب السودان، تهديداً خطيراً لإمدادات الصين من النفط في المنطقة. وقد ثبت أن عدم التدخل في كلا الصراعين مكلف جداً لبنية الصين التحتية وإمدادات النفط، مما دفع الصين إلى البحث عن دور مباشر في جهود الوساطة. إنّ أساليب الصين السابقة في إيجاد موارد الطاقة حيث لا يجرؤ البعض على المغامرة، وضعت مصالحها الاقتصادية في مناطق شديدة التقلب. وهذا يعني أن الصين ستظل على الأرجح تجد نفسها تواجه قرار التدخل لحماية مصالحها الاقتصادية وتأمين نموها المحلي. وتمثل أزمة في دارفور مثلاً حياً على كيفية تمكن الضغط الغربي من تشكيل سياسة الصين الخارجية. مثلت العقوبات الغربية حاجزاً لمصالح الصين الاقتصادية وهددت بعرقلة قدرة الصين على تحقيق أهداف سياستها الخارجية في السودان. شوهت انتقادات المجتمع الدولي صورة الصين التي أملت على عكسها باستضافة أولمبياد 2008، مما يسلط الضوء على المسؤوليات المتزايدة التي يتعين على الصين المتنامية النظر فيها. وتمثل جهود الوساطة المبكرة والمباشرة للصين في نزاع جنوب السودان نهج الصين الغربي تجاه حل الصراعات عقب الدروس المستفادة من دارفور.

لقد قللت الصين بوصفها قوة مسؤولة في جهود الوساطة في جنوب السودان من احتمال الضغط الغربي على مصالح الصين في المنطقة. ومع قبول الصين للمعايير الغربية، تمكنت من تقديم التماس إلى الأمم المتحدة للمساعدة في حماية المصالح الاقتصادية الصينية في جنوب السودان (Colum 2014). وقد أدى دور الصين المفترض بصفتها "وسيطاً مسؤولاً" على النقيض من ماضيها باعتبارها "مشاهداً فقط" إلى الحد من التهديد من الجهود الدولية لتقييد نمو الصين، وسمح لها بكسب سمعتها كقوة عالمية. كما كان لضغوط القارة الإفريقية دوراً أساسياً في تشكيل قرار الصين بالتدخل في كل من دارفور، وفي جنوب السودان. وقدمت المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والطلب الذي قدمته جنوب السودان الطلب المحلي الذي دفع الصين إلى التدخل. تمكنت الصين من الحفاظ على ثقتها المتوقعة مع الدول الإفريقية وتعزيز نفسها كشريك للمنفعة المتبادلة بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبما أنّ الصين انتقلت إلى دور الوسيط المباشر، فإنّ تحديات السياسة الخارجية الجديدة ستجبر الصين على التدخل في جميع أنحاء القارة لحماية مصالحها. إنّ تحول الصين نحو سياسة خارجية فيها تدخل في القارة الإفريقية يوفر نظرة ثابتة للدور الناشئ المحتمل للصين في الشؤون العالمية. ومع استمرار الصين في النمو وتعزيز صورتها الدولية، تخلق السياسة الخارجية ذات التدخل احتكاكاً بين أهداف الصين الداخلية وأهداف سياستها الخارجية. لم تعد الصين قادرة على تجنب الصراعات في القارة الإفريقية عندما تضطرها المصالح الاقتصادية والضغط الغربية والإفريقية إلى الاهتمام بشؤون الدول الإفريقية الداخلية.

تقدم دراسات حالة جنوب السودان والسودان نظرة مفيدة على تطور الصين من عدم التدخل إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية. تحول تاريخ الصين الطويل مع الدولتين بشكل كبير بعد الطفرة الاقتصادية الأولية للصين في التسعينيات. تركزت مصالح الصين الاقتصادية على مشاريع البنية التحتية الموسعة التي أنشئت لاستخراج الموارد الطبيعية في السودان وحقول النفط في جنوب السودان. أصبحت حماية البنية التحتية وحماية المواطنين الصينيين جزءاً مهماً في قرار تدخل الصين في السودان. وتبرر دراسات الحالة كيف أنّ المصالح دفعت

الصين بعيداً عن سياسة عدم التدخل. وقد وفرت الصين قدرًا كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر لكلا البلدين واستثمرت بكثافة ليس فقط في هذه الدول، بل في مناطق محيطة بها. ويبدو أنّ حماية استثماراتها والحفاظ على الموارد الطبيعية أثرت تأثيراً كبيراً على تعاملاتها في كل دراسة حالة. انتقد الغرب وخاصة الولايات المتحدة، دعم الصين سياسة نظام الخرطوم تجاه دارفور.

وقد أثرت أمريكا سلباً على استضافة الصين لدورة الألعاب الأولمبية في بكين، وهو حدث أملت الصين أن تعكس به "قصة نجاحها" من الفقر إلى قوة اقتصادية عالمية. وشجع الضغط الصيني في نهاية المطاف على إعادة تشكيل رسالتها إلى النظام السوداني، والمساعدة في تعزيز حل للصراع في السودان. وتظهر السودان وجنوب السودان أيضاً التأثير القوي الذي تمارسه الدول الإفريقية على قرار الصين بالتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وتستند العلاقة التاريخية بين الصين والعديد من الدول الإفريقية على فكرة الصين التي تهدف إلى التعايش السلمي والمنفعة المتبادلة. إذا رفضت الصين التدخل في حفظ السلام في أي دولة إفريقية تربطها بها علاقات تجارية واقتصادية فإنها بذلك تنفي ما تدعو إليه من مصلحة متبادلة. ولكي يتطابق قرارها مع واقعها في إفريقيا، يجب أن تسعى إلى القيام بدور قيادي في عمليات حفظ السلام حينما تطلب الدول الإفريقية المساعدة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- جعفر، كرار. 2016. العلاقات السودانية الصينية 1956-2011، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2- جريدة الوطن الإلكترونية، تطور علاقات مصر والصين، <http://www.elwatannews.com/news/details/796817>
- 3- وليد، الطيب. 2007. زيارة هو جنتاو للسودان.. سياسياً واقتصادياً. شبكة مشكلة الإسلامية.
- 4- إذاعة الصين الدولية. 2008. <http://arabic.cri.cn/92180@83/07/03/2008/189>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Allen, Carlson. 2006. More Than Just Saying No - China's Evolving Approach to Sovereignty and Intervention Since Tiananmen. California: Stanford University Press.
- 2- Washington Post. 2011. https://www.washingtonpost.com/world/africa/with-oil-at-stake-the-war-in-south-sudan-matters-to-its-customers/2014/01/20/dcca9432-7d25-11e3-97d3-b9925ce2c57b_story.html?utm_term=.c746237180e4
- 3- Large, Daniel. 2016. "China and South Sudan's Civil War, 2013-2015." African Studies Quarterly 16(3-4):35-54.
- 4- The Diplomat 2014, <http://thediplomat.com/2014/06/reflecting-on-chinas-five-principles-60-years-later/>
- 5- Alula, Iyasu. 2013. "China's Non-Interference Policy and Growing African Concerns." African Arguments. Retrieved (<http://africanarguments.org/2013/07/18/chinas-non-interference-policy-and-growing-african-concerns/>).
- 6- Masuda, Masayuki. 2011. "China's Peacekeeping Diplomacy and Troop Dispatch: A New Avenue for Engagement with the International Community." Journal of Defense and Security 3-25.

- 7- Zhang, Yongjin and Greg Austin. 2001. Power and Responsibility in Chinese Foreign Policy, ANU E Press.
- 8- Reuters 2017, <http://af.reuters.com/article/africaTech/idAFKBN1870LJ-OZATP>
- 9- China Daily 2017, http://www.chinadaily.com.cn/business/2017-05/04/content_29199618.htm
- 10- Hale, B. A. 2014. "Book Review: David Shinn and Joshua Eisenman. 2012. China and Africa: A Century of Engagement." *Journal of Asian Security and International Affairs* 1(2):231–33. Retrieved (<http://aia.sagepub.com/lookup/doi/10.1177/2347797014541728>).
- 11- Masuda, Masayuki. 2011. "China's Peacekeeping Diplomacy and Troop Dispatch: A New Avenue for Engagement with the International Community." *Journal of Defense and Security* 3–25
- 12- Pang, Zhongying. 2009. "China's Non-Intervention Question." *Global Responsibility to Protect* 1(2):247. Retrieved (<http://booksandjournals.brillonline.com/content/journals/10.1163/187598409x424315>).
- 13- Huang, Chin Hao. 2007. "U.S. - China Relations and Darfur." *Fordham International Law Journal* 16(1):120–57. Retrieved (<http://ir.lawnet.fordham.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1336&context=ilj>)
- 14- Kioko, Ben. 2003. "The Right of Intervention under the African Union's Constitutive Act: From Non-Interference to Non-Intervention." *Revue Internationale de La Croix-Rouge/International Review of the Red Cross* 85(852):817
- 15- Murithi, Tim. 2009. "The African Union's Foray into Peacekeeping : Lessons from the Hybrid Mission in Darfur By Tim Murithi." *Conflict* (14):1–19.
- 16- Hanauer, Larry and Lyle J. Morris. 2014. Chinese Engagement in Africa: Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy. Retrieved (https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR521/RAND_RR521.pdf)
- 17- Robert, G. Sutter. 2012. Chinese foreign relations: power and policy since the Cold War. Rowman & Littlefield Publishers
- 18- Carlson, Allen. 2002. "Protecting Sovereignty, Accepting Intervention: The Dilemma of Chinese Foreign Relations in the 1990s." *National Committee on United States-China Relations* (18):7.
- 19- Oxford Bibliographies. 2015. <http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0073.xml>
- 20- Kaufman, Alison A. 2011. "The 'Century of Humiliation' and China's National Narratives." 1–10.
- 21- Prantl, J. and R. Nakano. 2011. "Global Norm Diffusion in East Asia: How China and Japan Implement the Responsibility to Protect." *International Relations* 25(2):209. Retrieved (<http://dx.doi.org/10.1177/0047117811404450>).

- 22- Ren, Mu. 2014. "China's Non-Intervention Policy Meets International Military Intervention in the Post-Cold War Era: Focusing on Cases of Illegal Intervention." *Ritsumeikan Annual Review of International Studies* 13:135.
- 23- Dorman, Steven. 2014. "China's Evolving Foreign Policy in Africa: A New Direction for China's Non-Intervention Strategy?" Retrieved (<http://calhoun.nps.edu/handle/10945/43903>).
- 24- Carlson, Allen. 2002. "Protecting Sovereignty, Accepting Intervention: The Dilemma of Chinese Foreign Relations in the 1990s." *National Committee on United States-China Relations* (18):7.
- 25- Yoshiaki, Sakaguchi. 2002. Significance of the War in Kosovo for China and Russia.
- 26- United Nations General Assembly Security Council. 2013. Responsibility to Protect: State Responsibility and Prevention. United Nations. doi: 10.1093/oxfordhb/9780199560103.003.0005, [http://responsibilitytoprotect.org/world%20summit%20outcome%20doc%202005\(1\).pdf](http://responsibilitytoprotect.org/world%20summit%20outcome%20doc%202005(1).pdf)
- 27- Evans, Gareth et al. 2001. International Commission on Intervention and State Sovereignty. Retrieved ([http://responsibilitytoprotect.org/ICISS Report.pdf](http://responsibilitytoprotect.org/ICISS%20Report.pdf)).
- 28- Prantl, J. and R. Nakano. 2011. "Global Norm Diffusion in East Asia: How China and Japan Implement the Responsibility to Protect." *International Relations* 25(2):209. Retrieved (<http://dx.doi.org/10.1177/0047117811404450>).
- 29- Sarah, Teitt. 2008. China and the Responsibility to Protect From Opposition to Advocacy: 3.
- 30- United Nations General Assembly Security Council. 2013. Responsibility to Protect: State Responsibility and Prevention. United Nations. doi: 10.1093/oxfordhb/9780199560103.003.0005,
- 31- Sarah, Teitt. 2008. China and the Responsibility to Protect From Opposition to Advocacy: 8.
- 32- Dorman, Steven. 2014. "China's Evolving Foreign Policy in Africa: A New Direction for China's Non-Intervention Strategy?" Retrieved (<http://calhoun.nps.edu/handle/10945/43903>).
- 33- Ojakorotu, Victor and Whetho Ayo. 2008. "Sino-African Relations: The Cold War Years and After." *Asia Journal of Global Studies* 2(2):39.
- 34- Dorman, Steven. 2014. "China's Evolving Foreign Policy in Africa: A New Direction for China's Non-Intervention Strategy?" Retrieved (<http://calhoun.nps.edu/handle/10945/43903>).
- 35- Sutter, Robert G. 2012. *Chinese Foreign Relations : Power and Policy since the Cold War*. Rowman & Littlefield Publishers.
- 36- Tull, Denis M. 2006. "China's Engagement in Africa: Scope, Significance and Consequences." *Journal of Modern African Studies* 460. Retrieved (<http://archives.cerium.ca/IMG/pdf/Tull.pdf>).
- 37- Dorman, Steven. 2014. "China's Evolving Foreign Policy in Africa: A New Direction for China's Non-Intervention Strategy?" Retrieved (<http://calhoun.nps.edu/handle/10945/43903>).
- 38- International Energy Agency. 2010. Oil & Gas Security - Emergency Response of IEA Countries: 6.
- 39- White Paper on China's African Policy. 2006: 378.

- 40- Large, Daniel. 2009. "China's Sudan Engagement: Changing Northern and Southern Political Trajectories in Peace and War." *The China Quarterly* 199(1):610–26. Retrieved (<http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=6166272&fulltextType=RA&fileId=S0305741009990129>)
- 41- Francis, Caroline, Pratheepan Madasamy, Sharif Sokkary, Sokunpanha You, and Phillip Potter. 2012. *China and the Sudan-South Sudan Oil Fee Impasse: Implications of Chinese Foreign Aid, Diplomacy, and Military Relations*: 2.
- 42- Large, Daniel. 2016. "China and South Sudan's Civil War, 2013-2015." *African Studies Quarterly* 16(3–4):35–54.
- 43- Large, Daniel. 2008. *Sudan's Foreign Relations with Asia China and the Politics of Looking East*: 1.
- 44- Large, Daniel. 2008. "China and the Contradictions of 'Non-Interference' in Sudan." *Review of African Political Economy* 35(115):94.
- 45- International Energy Agency – Oil Market Report. 2008. <https://www.iea.org/oilmarketreport/reports/2008/0308/>
- 46- Francis, Caroline, Pratheepan Madasamy, Sharif Sokkary, Sokunpanha You, and Phillip Potter. 2012. *China and the Sudan-South Sudan Oil Fee Impasse: Implications of Chinese Foreign Aid, Diplomacy, and Military Relations*: 2.
- 47- Large, Daniel. 2009. "China's Sudan Engagement: Changing Northern and Southern Political Trajectories in Peace and War." *The China Quarterly* 199(1):614. Retrieved (<http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=6166272&fulltextType=RA&fileId=S0305741009990129>).
- 48- Holslag, Jonathan. 2008. "China's Diplomatic Manoeuvring on the Question of Darfur." *Journal of Contemporary China* 17(54):71–84. Retrieved (<http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670560701693088>).
- 49- Liu, Tiewa and Haibin Zhang. 2014. "Debates in China about the Responsibility to Protect as a Developing International Norm: A General Assessment." *Conflict, Security & Development* 14(4):416. Retrieved (<http://www.tandfonline.com/action/journalInformation?journalCode=ccsd20%5Cnhttp://www.tandfonline.com/loi/ccsd20%5Cnhttp://dx.doi.org/10.1080/14678802.2014.930590%5Cnhttp://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14678802.2014.930590>).
- 50- Holland, Christopher. 2012. "Chinese Attitudes to International Law: China, the Security Council, Sovereignty, and Intervention." *Journal of International Law and Politics Online Forum* 10.
- 51- Ojajorotu, Victor and Whetho Ayo. 2008. "Sino-African Relations: The Cold War Years and After." *Asia Journal of Global Studies* 2(2):39.
- 52- Kong, Bo. 2011. *China's Quest for Oil in Africa Revisited*: 14.

- 53- Kerry, Dumbaugh. 2009. China-U.S. Relations in the 110th Congress: Issues and Implications for U.S. Policy. Retrieved August 18, 2017
(https://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc743633/m1/1/high_res_d/RL33877_2009Feb10.pdf).
- 54- Wuthnow, Joel. 2011. "Beyond the Veto: Chinese Diplomacy in the United Nations Security Council: 108.
- 55- Large, Daniel. 2008. "China and the Contradictions of 'Non-Interference' in Sudan." *Review of African Political Economy* 35(115):96.
- 56- United Nations, Security Council. 2007. <http://www.un.org/News/Press/docs/2007/sc9089.doc.htm>
- 57- Francis, Caroline, Pratheepan Madasamy, Sharif Sokyary, Sokunpanha You, and Phillip Potter. 2012. China and the Sudan-South Sudan Oil Fee Impasse: Implications of Chinese Foreign Aid, Diplomacy, and Military Relations.
- 58- Large, Daniel. 2008. "China and the Contradictions of 'Non-Interference' in Sudan." *Review of African Political Economy* 35(115):96.
- 59- Sudan Issue Brief. 2007. Arms, Oil, and Darfur: The Evolution of Relations between China and Sudan.
- 60- Liao, Janet Xuanli. 2008. "China's Energy Diplomacy and Its Peaceful Rise " Energy Security at the Turn of the 21st Century." *Asian Journal of Peacebuilding* 1(2):210.
- 61- Shankleman, Jill. 2011. Oil and State Building in South Sudan. Retrieved
(https://www.usip.org/sites/default/files/Oil_and_State_Building_South_Sudan.pdf)
- 62- The Wall Street Journal. 2013.
<https://www.wsj.com/articles/SB10001424127887324266904578460432508279580>
- 63- Liao, Janet Xuanli. 2008. "China's Energy Diplomacy and Its Peaceful Rise " Energy Security at the Turn of the 21st Century." *Asian Journal of Peacebuilding* 1(2):210
- 64- China Daily. 2014. http://africa.chinadaily.com.cn/weekly/2014-01/17/content_17241519.htm
- 65- The Gardian
- 66- Reuters. 2014. <http://www.reuters.com/article/us-southsudan-china-insight-idUSKBN0EG00320140605>
- 67- Large, Daniel. 2016. "China and South Sudan's Civil War, 2013-2015." *African Studies Quarterly* 16(3-4):44.
- 68- South China Morning Post. 2014. <http://www.scmp.com/news/china/article/1528859/china-adopts-more-hands-approach-conflict-south-sudan>
- 69- Alex, de Waal. 2013. "Sizzling South Sudan: Why Oil Is Not the Whole Story".
<https://www.foreignaffairs.com/articles/sudan/2013-02-07/sizzling-south-sudan>
- 70- Zhong, Jianhua. 2012. "The Sudan — South Sudan Reconciliation: More Patience and Efforts needed". *Global Review*.

- 71- Large, Daniel. 2008. "China and the Contradictions of 'Non-Interference' in Sudan." *Review of African Political Economy* 35(115):100.
- 72- BBC News-Africa. 2014. "US Authorizes South Sudan Conflict Sanctions".
<http://www.bbc.com/news/world-africa-26891642>
- 73- Nick, Turse. 2014. "Can the US and China Coexist in Africa? A Rivalry Between the Two Powers Can Only Bring trouble for Africans". *MotherJones*. <http://www.motherjones.com/politics/2014/07/us-china-rivalry-coexist-africa/>
- 74- Simon, Allison. 2014. "Peacekeeping in South Sudan: Is this the end for China's non-intervention policy?". *Dailymaverick*. <https://www.dailymaverick.co.za/article/2014-06-02-peacekeeping-in-south-sudan-is-this-the-end-for-chinas-non-intervention-policy/#.WbqvXT4jHIU>
- 75- Large, Daniel. 2016. "China and South Sudan's Civil War, 2013-2015." *African Studies Quarterly* 16(3-4):41.
- 76- Michelle, Nicholas. 2014. "U.N. Security Council members considering South Sudan sanctions". *Reuters*. <http://af.reuters.com/article/topNews/idAFKBN0DA0FK20140424>
- 77- Li, Xiaokun. 2014. "Cash and material aid to South Sudan". *China Daily Africa*.
http://africa.chinadaily.com.cn/weekly/2014-07/04/content_17646842.htm
- 78- Dorman, Steven. 2014. "China's Evolving Foreign Policy in Africa: A New Direction for China's Non-Intervention Strategy?":78. Retrieved (<http://calhoun.nps.edu/handle/10945/43903>).
- 79- Nicholas, Bariyo. 2014. "Uganda Calls for Urgent Deployment of Troops in South Sudan". *The Wall Street Journal*. <https://blogs.wsj.com/frontiers/2014/05/20/uganda-calls-for-urgent-deployment-of-troops-in-south-sudan/>
- 80- The Guardian. 2014. "African Union missing in action in conflicts from Mali to South Sudan".
<https://www.theguardian.com/global-development/2014/jan/06/african-union-missing-action-conflicts-mali-south-sudan>
- 81- IGAD. 2013. "The Executive Secretary of IGAD Commends South Sudan for Progress towards peaceful resolution of the conflict".
http://igad.int/attachments/729_Statement_of_IGAD_Executive_Secretary_Ambassador_Mahboub_Maalim_on_South_Sudan.pdf
- 82- Carl, Odera. Michelle, Nicholas. 2013. "U.N. sends more peacekeepers to South Sudan as violence worsens". *Reuters*. <http://www.reuters.com/article/uk-southsudan-unrest/u-n-sends-more-peacekeepers-to-south-sudan-as-violence-worsens-idUKBRE9BL07B20131225>
- 83- Sudan Tribune. 2014. "South Sudan president solicits immediate deployment of regional forces".
<http://www.sudantribune.com/spip.php?article51116>

84- Colum, Lynch. 2014. "U.N. Peacekeepers to Protect China's Oil Interests in South Sudan". Foreign Policy. <http://foreignpolicy.com/2014/06/16/u-n-peacekeepers-to-protect-chinas-oil-interests-in-south-sudan/>

Abstract : This paper presents an analysis of China's foreign policy towards the Africa in an effort to identify and explain any possible shift in its long-held previous strategy of non-interference in African affairs. China's economic relations in Africa have grown considerably over the past two decades, calling for the restructuring of these foreign policies. This paper concludes that three main factors - economic interests, Western pressure and African pressure - have forced China to adopt a more interventionist role in the internal affairs of African states. The paper aims to extrapolate, based on two case studies, the two countries of Sudan and South Sudan to know how these three factors played their role in changing the strategy of Chinese non-interference. It is also trying to identify what this shift in foreign policy may refer to globally.